وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة: محمد بوضياف بالمسيلـــــة

كلية الآداب واللغات
قســـــم اللغة والأدب العربي

رقم التسجيل:م أ ع\110\2014

إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي في كتاب الترجمة والمصطلح لـ "السعيد بوطاجين"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

الميدان: لغة وأدب عربي فرع: أدب عربي تخصص: نقد أدبي

إعداد الطالبة:
- وفاء ساكري.

إشراف الدكتور:
- صالح غيلوس.

السنة الجامعيـــة: 2015-2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر للمولى العلي القدير على توفيقه وعونه لي في اتمام هذا البحث المتواضع.

انه ليشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل المشرف الدكتور "غيلوس صالح" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وقدم لي العون والمساندة ولم يبخل على بوقته وجهده المقدر.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز بحثي هذا.

وفاء

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

مقدمة

مقدمة:

عرفت العلوم الحديثة تطورا ملموسا، خاصة منها العلوم الإنسانية والأدبية النقدية، وقد اتسم هذا التطور بالسرعة الكبيرة، وهو ما شهدته الساحة النقدية كذلك، حيث ظهرت العديد من النظريات والمناهج والمصطلحات، التي كان لها تأثير كبير في مسيرة النقد العالمي، فكان لابد من تناقلها ونشرها في باقي أقطار العالم، والترجمة هي العملية الأنسب التي من شأنها نقل مختلف المعارف والكشف عن أسرارها.

في خضم هذا، تراكمت الكثير من المصطلحات النقدية التي هاجرت إلى بيئة ثقافية عربية من بيئة ثقافية غربية كانت منشأها الأول، هذه الهجرة التي غيرت الكثير من تفاصيل المصطلح، وجعلته يكتسب دلالات مختلفة ومتعددة. وفي محاولة عربية لمواكبة تطور هذه المصطلحات، وسعيا لإثراء نقدنا وتطويره، وقعت أزمة المصطلح النقدي العربي، التي نتجت عن الترجمة كسبب أول، ذلك لاختلافها من بلد لآخر، ومن مترجم لآخر، واختلاف المصادر المنقول عنها والكثير من الأسباب الأخرى، ويضاف إليها أيضا الوقائع التاريخية التي تعرضت لها البلاد العربية سابقا، والتي كان لها تأثيرا كبيرا فيما وصلت إليه الآن الأقطار العربية من اختلافات في الترجمة، فلغة المستعمر وثقافته أدت إلى تبعية دائمة خاصة في أخذ العلوم وترجمتها، كما كان لدراسة وتخرج الطلاب العرب من جامعات أجنبية متعددة ومختلفة تأثير مساويا لما سبق.

نظرا لأهمية المصطلح وعملية الترجمة، ودورهما في الرقي الثقافي، بدأ اهتمام كثير من النقاد العرب بإشكالية ترجمة المصطلح النقدي، ومنذ زمن راحوا يسعون لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الثقافية التي باتت محور العديد من الدراسات الحديثة، مقابل هذا الاهتمام، هناك من لم يعر القضية أي أهمية ولم يعتبر أن فوضى المصطلح وتعدده قد تشكل أزمة، بل تم تجاهلها من قبل الكثيرين. وصحيح أن هذا التعدد المصطلحي دليل على ثراء لغتنا العربية، إلا أنه مع مرور الوقت سبب إشكالية حقيقية وجب الانتباه لها.

وقع اختياري في هذا الموضوع على مدونة السعيد بوطاجين المعنونة بـ "الترجمة والمصطلح –دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد–"، أين عالج الكاتب هذه الإشكالية مبرزا دور المجامع والهيئات فيها، كما كشف عن أسباب تدهور المصطلح النقدي العربي، مرجعا ذلك إلى المنهجيات المتبعة من طرف المجامع. والمؤسسات المسؤولة عن وضع المصطلح والتي قصرت إلى حد كبير في القيام بمهمتها، ما جعل المصطلح يستمر في التشتت والفوضى، كذلك طرح بوطاجين بعضا من المصطلحات إبرازا للإشكالية المدروسة أهمها الحداثة، الأسلوبية والبراغماتية وغيرها من المصطلحات الأخرى. من هنا كانت إشكالية بحثي كالتالي:

- **ما مدى مساهمة السعيد بوطاجين في إبراز إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي من خلال مدونته "الترجمة والمصطلح –دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد"؟**

تكمن أهمية الموضوع هذا، كونه نقطة حساسة جدا في النقد العربي الذي يكاد يفقد قيمته التي كان عليها في عهود مضت، كل هذا بسبب ما نتج عن إشكالية ترجمة المصطلح من عراقيل وعقبات أوقعت الدراسات النقدية في فوضى واضطراب، وبالتالي وجب وضع حد لها، فمعظم المصطلحات المذكورة في المعاجم والقواميس ومختلف المؤلفات، باتت بدون مصداقية، ولو أن مقترحيها يقنعون القارئ والباحث أن ما تم اقتراحه من مصطلحات من طرف جهة أو مؤسسة أو فرد ما هو الأصح، وهو ما يجعل القضية تحتاج لفصل، حتى نضمن استقرار واستمرار النقد العربي ومسيره على نهج واضح وصحيح.

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، والتي وجدت أنها احتوت على أهم القضايا المدروسة في بحثي هذا، هي كتاب "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" ليوسف وغليسي، وهو كتاب ذو حجم هائل وكم معرفي مهم،

استطاع أن يحوز على الكثير من الاهتمام باعتباره أهم كتاب شمل لقضية المصطلح النقدي العربي، ولعل هذا ما جعلني أعتمد عليه الاعتماد الأكبر في مسألة المصطلح.
وقد قسم وغليسي مدونته على ثلاثة أبواب، فتناول في الأول إشكالية المصطلح بدراسة نظرية حول ماهيته ومعاييره وآليات صياغته، وفي الثاني تناول المصطلح النقدي الجديد وإشكالية الدلالة، أين درس الحقل البنيوي ثم الأسلوبي السيميائي وأخيرا التفكيكي. أما في الباب الثالث فتناول المصطلح النقدي الجديد وإشكاليات الحد الاصطلاحي، فدرس آليات الاصطلاح بدء بالمصطلح المشتق، والمصطلح المجازي، والمصطلح الأحيائي، والمصطلح المعرب والمصطلح المنحوت، ثم إشكاليات الحد الاصطلاحي أين درس المصطلح دراسة مرفولوجية.

توصل وغليسي في دراسته هذه إلى أن الحقول المصطلحية في نقدنا العربي، تتداخل فيما بينها بطريقة مريعة، كما أن التعدد المصطلحي للمفاهيم يفوق التوقع. تأسف كذلك لحال النقد العربي الذي اختلف في دراساته الباحثون أيما اختلاف وأكد أن أغلب ما يصلنا من مصطلحات أجنبية يساء فهمها إما جهلا أو تجاهلا من قبل الباحث العربي. وقد كان الدكتور محقا وجديا، حين شخص هذه الأزمة لأنها مرة بعد مرة تزداد سوءا، والواضح أن السبب في هذا هو ذلك الاختلاف بين الباحثين العرب الذي علق عليه بقوله "اتفق العرب على ألا يتفقوا".

إضافة إلى هذا، فقد اعتمدت على عديد من الرسائل الجامعية، لبعض من الزملاء، والتي كانت هي الأخرى عاملا مساعدا جدا لي، ومفيدة أيضا لبحثي هذا، خاصة وأن بعضها متخصصة في الترجمة، أهمها مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة للباحثة حياة سيفي والتي عنونت بـ "إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في سرد المصطلحات، لكتاب مناهج النقد الأدبي المعاصر للدكتور سمير حجازي"، طرحت الباحثة في هذه الدراسة عدة إشكاليات أذكر منها: هل مهمة المترجم تكمن فقط في عملية الترجمة أم تتعداها إلى صياغة مصطلح جديد؟ وهل إشكالية فوضى المصطلح العربي

سببها البيئة العربية أم البيئة الأجنبية الأصلية؟، وبعد معالجتها لهذه المشكلات توصلت إلى أن مشكلة تعدد المصطلحات قد سببت الكثير من الفوضى والضبابية وبالتالي ضياع الدلالة، كما أن الترجمة يجب أن تصدر من جهة واحدة تفاديا للاختلاف، وأشارت بأنه حان الوقت لتوحيد الجهود التي تبذل متفرقة هنا وهناك من طرف المترجمين والمصطلحيين والنقاد سواء.

طرحت الباحثة في الأخير عدة مقترحات أذكر منها: أن تسند عملية وضع المصطلحات إلى جهة معينة تجمع بين مجهود المصطلحي والمترجم الناقد واللغوي، العناية بالتراث العربي وإحياء المصطلحات المعبرة عن مفاهيم حديثة، وتكريس العمل الجماعي بدل العمل الفردي المتعصب، واعتماد منهجية موحدة في صياغة المصطلح. وفي هذا يبدو لي أن الباحثة وفقت في إنجاز بحثها الذي كان قيما فعلا، فقد ألمت بجوانب الإشكالية سواء فيها خص مسألة المصطلح أم مسألة الترجمة، ولم تقصر في طرح مقترحات مفيدة لحل هذه الإشكالية المصطلحية.

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع، فيتمثل في كون الواقع النقدي العربي، يشهد اضطرابا كبيرا في المصطلحات، ما يفرض عليّ كباحثة في تخصص النقد الأدبي العربي التطرق إلى موضوع كهذا، أضف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه القارئ عامة والطالب خاصة، في فهم وإدراك المفاهيم والدلالات المتعددة والمختلفة للمصطلحات والتي لا نكاد ونعرف بأيّها نأخذ وأيّها نترك.

وقد اعتمدت في دراستي هذه، على مجموعة من المصادر والمراجع، والتي كانت عونا وسندا لي، أذكر منها:

- مريم بودرهم، إشكالية المصطلح اللساني في الكتابات العربية.
- كمال أحمد غنيم، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة.
- محمد خير البقاعي، الترجمة والعولمة.
- سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية.

أما عن الخطة المتبعة لإنجاز هذا البحث فقد كانت كالآتي:

الفصل الأول الذي عنون بالمصطلح النقدي والترجمة، وقسمته على ثلاث مباحث وكان عنوان المبحث الأول المصطلح والمصطلحية أين تناولت فيه مفهوم المصطلح وعلم المصطلح ثم وظائف المصطلح وشروط وضعه وآليات صياغته، أما المبحث الثاني فقد عنونته بالترجمة، وتناولت فيه مفهوم الترجمة وأقسامها وأنواعها وكيفية ترجمة النصوص، كما عرفت المترجم وبينت شروطه. أما المبحث الثالث فعنونته بالترجمة والمصطلح اين تناولت علاقة الترجمة بالمصطلح ثم أزمة المصطلح النقدي وعلاقتها بالترجمة أيضا، ثم عرضت بعضا من مظاهر أزمة المصطلح النقدي، وأخيرا تطرقت إلى صعوبات تنسيق المصطلح وتوحيده.

أما الفصل الثاني فقد عنونته بدراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد في كتاب الترجمة والصطلح للسعيد بوطاجين ،و استنادا لهذه المدونة تناولت أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل المسار الترجمي للمصطلح، ثم أهم أسباب تعدد المصطلح، ثم تجليات إشكالية ترجمة المصطلح، ثم ذكرت أهم ما لاحظته حول كل ما سبق.

كان بحثي هذا، محاولة لرصد واقع المصطلح النقدي العربي، أين عرضت أهم المشكلات التي باتت تواجه المصطلح من تعدد واختلاف في الترجمة ومنهجية صياغته، وبنيت دور المجامع اللغوية العربية والهيئات، في تطوير المصطلحات والعمل عليها، وكشفت على بعض المآخذ فيها خاصة فيما يتعلق بالمنهجيات المتبعة، وهذا استناد إلى المدونة المختارة، كما حاولت الإلمام بالأسباب الظاهرة التي جعلت المصطلح يصل إلى درجة خطيرة من التشتت والاضطراب في الدلالات والمفاهيم، وتوصلت أخيرا إلى السبب الخفي إن صح التعبير الذي يمثل عائقا كبيرا لوجود فكرة مصطلح نقدي عربي واضح وسليم.

اتبعت في دراسة هذا الموضوع، المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم، والأفكار، وطرح أهم ما تعلق بالإشكالية المدروسة من قضايا، وقد ارتأيت أنه من شانه أن يخدم البحث ويفيه حقه.

ولعل موضوعا نقديا كهذا، يستحيل ألا ترد فيه صعوبات، والأكيد أن مرحلة جمع المؤلفات والمقالات وغيرها كانت أصعبها، وذلك لكثرتها، فالمصطلح بات يشغل الكثير من النقاد والمؤلفات فيه لا تعد ولا تحصى، أما عن الصعوبة الأخرى فكانت عدم وجود دراسة سابقة للمدونة المدروسة "الترجمة والمصطلح" للسعيد بوطاجين وهو ما جعلني أنفق الكثير من الوقت لقراءة المدونة، ومحاولة فهمها، والإحاطة بما طرحه الكاتب من قضايا، ولابد أن كل هذه الصعوبات تهون حينما يكون التوكل على الله.

وفي الأخير، أرجو أن أكون قد وفقت في الإلمام بجوانب الموضوع، وأحمد الله على سداده، كما لا أنسى شكر أستاذي القدير غيلوس صالح الذي لم يبخل عليّ بالنصيحة.

الفصل الثاني:

دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في كتاب "الترجمة والمصطلح"للسعيد بوطاجين.

أولا:أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل المسار الترجمي للمصطلح

ثانيا: أهم أسباب تعدد المصطلح

ثالثا: تجليات إشكالية ترجمة المصطلح

المبحث الأول: المصطلح والمصطلحية

أولا: مفهوم المصطلح

1- لغة: تنحدر مفردة المصطلح من الجذر اللغوي (صَلُحَ)، و"المصطلح مصدر ميمي للفعل اصطلح... ورد فعله الماضي (اصطلح) على صيغة الفعل المطاوع (افتعل) بمعنى أن أصله (اصتلح)، ومعلوم أن العربية في حالة وقوع تاء افتعل بعد صاد... تجنح إلى قلب مثل تلك الحروف طاء"[1] فيصاغ الفعل اصطلح.

وقد ورد في لسان العرب "صَلُحَ الصّلاح ضد الفساد والصُلح، تصالح قوم بينهم، وقوم صلوح، متصالحون"[2] والواضح أن المعنى اللغوي للمصطلح لا يكاد يتجاوز مفاهيم السلم والمصالحة والاتفاق، وهو ما نلمسه في المعاجم العربية ككل.

أما عن مفردتي المصطلح والاصطلاح، فقد نجد أن بعض الباحثين يورد المفردتين على أنهما مترادفتان، إلا أن هذا خلط بين المفهومين، والصحيح أن كلاهما يتركب من دال ومدلول، إلا أن المصطلح عملية بحث عن الدال لتسمية المدلول، أما الاصطلاح فهو عملية عكسية، أي البحث عن المدلول لتسمية الدال.

وفي اللغات الأجنبية نلاحظ اتفاقا في التعبير عن" لفظة مصطلح فيقابلها في اللغة الفرنسية terme المشتق من اللاتينية terminus التي تعني الحد (أي ما يحد الشيء أو المعنى) وفي الإنجليزية term."[3]

2- اصطلاحا: لم يرد في كتب اللغويين العرب تعريفا اصطلاحيا للمصطلح، ولا نجد إلا تعريفا واحدا للشريف الجرجاني، صاغ من خلاله اللغويون المعاصرون مفاهيمهم للمصطلح فيُعرّف "بأنه اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء، والاصطلاحي ما

---

[1] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الجزائر، منشورات الإختلاف، ط1، 2008، ص21.

[2] ينظر أسماء بن مالك، الترجمة والمصطلح، مجلة علامات، ع43، ص154.

[3] حياة سيفي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في مسرد المصطلحات لكتاب منهج النقد الدبي المعاصر لسمير حجازي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص3.

يتعلق بالإصلاح ومقابلة اللغوي"[1] ، ويعرفه وغليسي – تعريفا أدبيا نقديا– بأنه "رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، ويعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي أو يرجى منه ذلك"[2] والملاحظ من خلال التعريفات، أن مدار الحديث حول مبدأ الاتفاق الذي يمثل شرطا ضروريا لوضع المصطلح فدلالة هذا الأخير لا تتحدد إلا في هذا الإطار.

ثانيا: علم المصطلح terminologie.

علم المصطلح هو علم حديث، يعود ظهوره إلى القرن الثامن عشر، حيث ظهر في ألمانيا أولا ثم في فرنسا سنة 1801م. وقد تطور على يد أوغين فوستر الذي أصدر "معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية ... الذي اعتبر من أهم المراجع التي أرست هذا العلم"[3] في أوربا، وقد مر علم المصطلح بأربع مراحل سميت بـ:

1- البدايات أو الأصول من 1930م إلى 1960م.

2- الهيكلة أو الإنبناء من 1960م إلى1975م.

3- الانفجار من 1975م إلى 1985م.

4- الأفاق العريضة أو الواسعة منذ 1985م.

أما في الوطن العربي، فقد تطور علم المصطلح على يد المجامع اللغوية العربية في سوريا ومصر والعراق... بالإضافة إلى المجلات والهيئات والأفراد الذين كان لهم دور كبير في تطوره.

وللعلم عدة مترادفات نجدها في الدراسات العربية نذكر منها علم المصطلح، المصطلحية، علم الاصطلاح، الاصطلاحية... "أما في الدراسات الغربية التي تعالج المصطلح فنلاحظ أنها تميز بين نوعين من هذه الدراسة، فالأول هو terminologie

---

[1] فائزة بن خليفة، مصطلحا الخطاب والمتخيل عند محمد لطفي اليوسفي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص13.

[2] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص24.

[3] حياة سيفي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في سرد المصطلحات لكتاب مناهج النقد الأدبي المعاصر لسمير حجازي، ص11.

والذي يبحث في المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني terminographie والذي يهتم بتوثيق المصطلحات ومصادرها والمعلومات المتعلقة بها ونشرها في معاجم مختصة يمكن أن تكون إلكترونية أو ورقية."[1]

يعرّف علم المصطلح بأنه:" بحث علمي وتقني يهتم بدراسة المصطلحات العلمية والتقنية، دراسة علمية دقيقة ومعمقة، من حيث المفاهيم وتسميتها وتقييمها."[2]

وفي تعريف آخر لوغليسي، نجد أن " علم المصطلح علم ينحدر من صلب علم المعاجم (علم المفردات) يضطلع بدراسة المصطلحات دراسة منهجية عامة، نظرية الطابع، معيارية السلوك."[3]

وعلم المصطلح لا يخص علما ما أو فنا معينا دون آخر، بل يشمل جميع العلوم ويرتكز عليها مثل علم المنطق، علم التأصيل، علم اللغة، علم الإعلاميات...وهو كذلك "يتبادل المنافع معها كلها سواء أكانت علوما إنسانية واجتماعية، أم علوم أساسية وتكنلوجية."[4] إذا فعلم المصطلح يهتم بدراسة المصطلحات –أي كان انتماؤها–دراسة دقيقة لتتوافق مع ما اصْطُلِحت عليه ولأجله، وكغيره من العلوم له أقسام ومبادئ يقوم عليها نتطرق إليها فيما يلي.

---

[1] مهني محمد أورمضان، إشكالية ترجمة المصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادرة عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر الثانية، 2012/2011، ص15.

[2] عبد الرشيد هميسي، إشكالية توظيف المصطلح النقدي السيميائي، في الخطاب النقدي، العربي المعاصر/، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص14.

[3] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص41.

[4] بشير إبرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة المخبر، ص3.

أ- أقسامه:

ينقسم علم المصطلح إلى قسمين اثنين هما:

- **علم المصطلح العام:** ويضم كل ما يتعلق بالمصطلح من خصائص وعلاقات ومفاهيم وتعريفات وشروح، وكذلك مسائل توحيده وتدوينه وإعداد المعاجم.
- **علم المصطلح الخاص:** ويهتم بدراسة القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة ما، كما أنه يتناول المصطلحات داخل التخصص الواحد مثل المصطلحات الطبية، المصطلحات اللغوية، المصطلحات الهندسية...

ب-أسسه:

يرتكز علم المصطلح على عدة مبادئ وأسس نذكر منها:

- "تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا بغرض إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها.
- حصر البحث في المفردات التي تعبر عن المفاهيم المنشودة.
- محاولة الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة في إطار الاتفاق عليها.
- تصنيف المصطلحات في مجالات محددة مما يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري".[1]

ثالثا: وظائف المصطلح.

للمصطلح وظائف تزيد من أهميته وفاعليته، وتكاد هذه الوظائف تمس جميع الجوانب المعرفية، حيث تقوم بوظيفة لسانية، تواصلية، معرفية، اقتصادية، وحتى وظيفة حضارية وسنتناولها بشيء من الاختصار والتبسيط.

[1] وهيبة لرقش، بين الترجمة والتعريب المصطلح العلمي العربي وإشكالية عدم استقراره، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص31.

1- **الوظيفة اللسانية:** وهي وظيفة تكشف قدرة كل لسان وعبقرية كل لغة في شتى المجالات، ومدى استيعاب الألسنة للمفاهيم والمصطلحات المتجددة والمتنوعة، والتي تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان الى آخر.

2- **الوظيفة المعرفية:** لكل علم مصطلحاته ومفاهيمه الخاصة، التي تميزه عن غيره من العلوم والاختصاصات، وليس هذا إلا دليلا على أن المصطلح هو لغة المعرفة.

3- **الوظيفة التواصلية:** بما أن المصطلح هو لغة المعرفة، فهو أيضا لغة التواصل والاستمرار، فبالمصطلح يمكن الخوض في أي سياق نشاء، شرط أن تتناسب مصطلحاتنا مع السياق المُتَكَلَم فيه.

4-**الوظيفة الاقتصادية:** تكمن أهمية المصطلح في قيامه بهذه الوظيفة أنه يمكننا " تخزين كمّ معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللغة والوقت."[1]

5-**الوظيفة الحضارية:** وهنا يكون المصطلح عالميا، عاما، يجمع ويربط بين لغات العالم وثقافته، ويصبح بذلك همزة وصل بين الحضارات.

رابعا: شروط وضع المصطلح.

عملية وضع المصطلح ليست بالعمل السهل، فهي تتضمن شروطا لابد للاصطلاحي من إتباعها، وسنذكرها حسب ما تقدم به وغليسي في كتابه اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، حيث أوردها بشكل معايير وهي كالآتي:

1- المعيار المعجمي: أي وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى المصطلحي.

2- المعيار الدلالي: أي أن تكون دلالة المصطلح واضحة ودقيقة لا مجال لمناقشتها.

3-المعيار المرفولوجي: ويقصد به "الجانب الشكلي من الحد الاصطلاحي، وما يستوجبه من اقتصاد لغوي... وامتثال للنظام النحوي والصرفي للغة."[2]

---

[1] يوسف وغليسي، اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص78.

4- المعيار الفقلغوي: أي أن يكون المصطلح قد وضع بإحدى الطرق التي حددها فقه اللغة العربية.

5- المعيار التداولي: أي مدى شيوع المصطلح وتداوله، فإذا لم يتم تداوله وشيوعه في الساحة اللغوية والعلمية لا يتم الأخذ به.

خامسا: آليات صياغة المصطلح.

أدى التطور الحاصل في جميع العلوم والحقول المعرفية خاصة الأدبية والنقدية منها، إلى انفجار لغوي مصطلحي هائل، أجبر "العلماء والدارسين والمختصين أن يبتكروا مصطلحات ومسميات جديدة تستوعب تلك المفاهيم والتصورات الجديدة التي انصبت على اللغة العربية."[1] على وجه الخصوص، ولأن هذه المصطلحات النقدية "تعتمد مفهومات أوروبية ترجع إلى حضارة الإغريق والرومان وما نشأ من آداب أوربية منذ عصر الانبعاث، فإن ترجمتها إلى العربية لا يمكن أن تتخذ صيغة نهائية تقف عندها كما وقفت في الغالب الصيغ الأوربية المشتقة عن الإغريقية واللاتينية، لذلك لا مفر من الاشتقاق والنحت والتعريب إلى جانب الترجمة "[2]، حيث تعتبر هذه الوسائل من آليات صياغة المصطلح وسنتناولها ببعض الشرح والتفصيل.

1- الاشتقاق: ويعتبر أول وأهم وسيلة لتوليد المصطلح، والمعروف أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، ولعل هذا ما يميزها عن غيرها من اللغات، ما جعلها قادرة على استيعاب أكبر عدد من المصطلحات الجديدة، والاشتقاق هو أن نولّد لفظا من لفظ آخر من نفس الجذر اللغوي، شرط أن يشتركا في عدد الحروف وترتيبها والمعنى الموحد الذي يربط بين هذه الألفاظ، وهو على ثلاثة أنواع:

أ- الاشتقاق الأصغر أو العام: وهو صياغة لفظ من لفظ آخر مع الاتفاق في المعنى والمبنى والمادة الأصلية. نحو: شهد، يشهد، شاهد، شهادة، شهيد، مشهود...

---

[1] – مريم بودرهم، إشكالية المصطلح اللساني في الكتابات العربية، رسالة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص22.

[2] – عبد الواحد لؤلؤة، موسوعة المصطلح النقدي، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1993، م4، ص5.

والاشتقاق الأصغر يمكنّنا من صياغة الفعل والاسم والمصدر واسم الفاعل... لهذا يعتبره اللغويون أنجع طريقة لتوليد المصطلحات.

ب-**الاشتقاق الأكبر**: ويمكن القول إنه قلب للحروف، حيث يتم قلبها وتغيير مكانها للحصول على ألفاظ جديدة تشترك في معنى واحد. نحو: كلم وعند قلب حروفها نحصل على: كمل، ملك، لكم، مكل، لمك، وهي ألفاظ تشترك في نفس المعنى أي القوة والشدة.

ج- **اشتقاق الكبّار**: ويعتبر ابدالا أي ابدال حرف بآخر نحو: علم، سلم، وقد يصير نحتا حينما يتم تركيب لفظين في لفظة واحدة للدلالة على معنى ما.

2- المجاز:

وهو "استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية)، إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة، على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين."[1]

والمجاز كذلك وسيلة مهمة لتوليد المصطلح، فهي تسمح بتعدد المدلولات للدال الواحد، إلا أن المختصين يحذرون من التمادي في الاستناد إليه، لأنه يسبب فيما بعد الاشتراكات اللفظية التي تفضي إلى الالتباس والخلط بين المصطلحات ومدلولاتها، وهو ما جعل للوسيلة موافقين ومعارضين.

وهناك آليتين بعد، هما الترجمة والوضع. أما عن الوضع فهو اختراع لفظ لا سابق له، أي لفظ جديد لم يوجد من قبل، وهي وسيلة في الأغلب لم يعد معمولا بها، فلا حاجة لنا الآن لاختراع مصطلحات جديدة، خاصة وأننا نواجه ما يكفي من المصطلحات الوافدة الجديدة، بل وما يفوق طاقتنا منها، وربما بتجنبنا لآلية الوضع نتجنب مسألة معقدة تتمثل في ذاتية وضع المصطلح، خصوصا " حينما يحاول المخترع فرض مصطلحه المؤسس على شكل أدبي مستحدث، وفي الوقت ذاته يلقى هذا المصطلح رواجا في الأوساط اللغوية والنقدية."[2] وهو تماما ما حدث عند ولادة الشعر الحر أو قصيدة التفعيلة. وأما عن الترجمة فسنتطرق إليها في المبحث التالي.

---

[1] يوسف وغليسي، اشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

[2] إبراهيم أحمد ملحم، إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي، مجلة أفاق الثقافة والتراث، السنة التاسعة، ع33، أفريل 2001، ص97.

المبحث الثاني: الترجمة

أولا: مفهوم الترجمة.

الترجمة من أهم وسائل التلاقح الثقافي والتقارب بين الأمم والحضارات، والترجمة ليست بالشيء الجديد علينا، فلو عدنا للتاريخ القديم لوجدنا لها آثارا عند العرب وغيرهم من الشعوب. و" لكي نفهم الجذر المخصص للترجمة بالعربية ينبغي العودة إلى القرن السادس قبل الميلاد، حيث نجد المصطلح الآرامي ترجمونو هو أصل كلمة ترجمان بالعربية." [1]

وفي عهد أقرب من هذا، نجد أحد صحابة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم قد سمي بترجمان القرآن وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وقد أطلقت كلمة ترجمان في عهد الدولة العثمانية على المترجم بين الأوربيين وشعوب الشرق الأوسط، أما عن أكثر المترجمين العرب شهرة منذ القديم وإلى الآن هو حنين بن إسحاق.

1- لغة: نجد في المعجم الوسيط، " ترجم-ترجمة

- ترجم الكلام أو عنه: نقله من لغة إلى أخرى.
- ترجم الكلام: بيّنه.
- ترجم له: ذكر سيرته وحياته.
- ترجم عنه: أوضح أمره.

أما في المعجم الرائد، ترجم:

ترجم/ ترجم ليترجم، ترجمة، فهو مُتَرْجِم والمفعول مترجَمٌ.

ترجم الكلام بيّنه ووضّحه وفسّره.

ترجم القرار إلى عمل: نفذه، أو نقله إلى مستوى التطبيق، ترجم عن آماله: أبانها وعبر عنها.

[1] ينظر: محمد خير محمود البقاعي، الترجمة والعولمة، منشورات ضفاف، ط1، 2013، ص88.

ترجم الكتاب: نقله من لغة إلى أخرى، فسره بلغة أخرى.

ترجم لفلان: ذكر سيرته."[1]

من هنا نجد أن الترجمة لغة لا تخرج عن معنى النقل والتفسير والإبانة والإيضاح في المعاجم العربية.

2 اصطلاحا: تتعدد التعريفات الاصطلاحية للترجمة وتتضارب، وربما تختلف اختلافا بسيطا في صياغتها لاختلاف المناهج والنظريات التي يستقي منها كل باحث ومترجم مفاهيمه للترجمة، غير أن " جلها تتفق على وجود لغتين هما لغة المصدر ولغة الهدف، إذ أن الترجمة هي تعبير عن ما هو مكتوب في لغة أولى (لغة المصدر) إلى اللغة الثانية وهي (اللغة الهدف)."[2]

ولعل ما أثار انتباهي في التعريفات الغربية للترجمة، والذي اعتبرته تعريفا دقيقا وشاملا لما تعنيه الترجمة، هو تعريف يوجين نايدا صاحب فكرة التكافؤ في نظرية الترجمة، حيث يقول: هي عملية تحويل نص من لغة المصدر source language إلى لغة الهدف target langage وذلك من خلال عمليات التحليل analysis والتحويل transfer وإعادة الصياغة restracting."[3]

والمتتبع لنظرية الترجمة سيصادف حتما إشكالية ما إذا كانت الترجمة علما أو فنا، وهنا أود أن أشير إلى أن كُلًّا يتبع رأيه فمنهم من يعتبرها علما ومنهم من يعتبرها فنا، ومنهم من لا يعتبرها لا علما ولا فنا، وتبرير هذا أن العلم ينطلق فيه أشخاص من نفس المعطيات فيصلون في الأخير إلى نفس النتائج، أما في الترجمة فكل ينطلق من نفس المعطيات والنصوص لكن التراجم والنتائج تختلف وتتفاوت في درجة الجودة والصحة.

---

[1] ينظر: ترجمة/www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، 2016/01/12.

[2] فادية كرزابي، واقع المصطلح العلمي بين الترجمة والتعريب ترجمة المصطلح الطبي من الفرنسية إلى العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/ 2015، ص29.

[3] يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، السعودية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص81.

وفي الفن يمكن للفنان أن يبدع كيفما يشاء ويعبر عما يختلج في نفسه كيفما يشاء، مما يجعل ذاتيته ظاهرة في أعماله. أما في الترجمة فالمترجم ملتزم بنص معين وأفكار معينة لا تخصه هو ولا يمكنه التعبير عن ذاتيته في عمله المترجم هذا. وهنا يمكن القول أن الترجمة هي فن تطبيقي يمارس كحرفة، وهذا لا يقلل من قيمته العلمية أبدا ف" هي على الدوام اعادة كتابة وإعادة إبداع."[1]

ثانيا: المترجم وشروطه

يقال أنه في القديم لم يفرق العرب بين الترجمان والمترجم، ويستعملون هذين المفردتين كمترادفين، لكن الدراسات الترجمية انطلاقا من وظيفة كل واحد منهما، قد وضعت كلمة الترجمان مقابل interpéte والمترجم مقابل traducteur فالأول يعتد الشفوية، أما الثاني فإن ميدانه هو النصوص المكتوبة."[2]

ونتفق جميعا على أن المترجم هو من يقوم بعملية الترجمة، سواء كانت شفوية أم كتابية، وهو في نفس الوقت كاتب، أي أن عمله هو صياغة الأفكار في كلمات موجهة إلى قارئ، والفارق بينه وبين الكاتب الأصيل هو أن الأفكار التي يصوغها ليست أفكاره بل أفكار سواه."[3]

يعتمد المترجم أثناء الترجمة على أدوات لا مشاحة في استعماله عند الخوض في هذه العملية، ومن هذه الأدوات: القواميس أحادية اللغة، القواميس ثنائية اللغة، ومعاجم المترادفات والأضداد والمعاجم المتخصصة، حتى يعي كل مفاهيم التخصص المترجم منه وإليه وربط كل مصطلح بما ينتمي إليه من تخصص أو حقل معرفي. و" ليس المترجم الجيد من يترجم من لغة لأخرى بل من يمتلك مدى رحبا للعمل، فهو يترجم تفكيرا لغويا معينا إلى تفكير لغوي مغاير، ومن مجموعة معقدة إلى مجموعة معقدة أخرى، ولا يقتصر

---

[1] محمد خير محمود البقاعي، الترجمة والعولمة، ص128.

[2] بول ريكور، عن الترجمة، تر: حسين خمري، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2008، ص54.

[3] محمد عناني، فن الترجمة، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط5، 2000، ص6/5.

على نقل المدلول الدقيق وإنما النبرة والإيقاع والوتيرة والنغمة... فهو يترجم لأسلوب وروح النتاج الأدبي."[1] ولهذا فقد جعل للمترجم صفات وشروط لابد أن تتوافر فيه وهي:

1- أن تكون لديه قاعدة أو أساس جيد من مفردات اللغة المصدر واللغة الهدف، أي" أن يكون ضليعا في اللغتين في وقت معا، وهذا أمر عسير ذلك أن اللغة لا تقبل ضرة لها ولا بد أن تطغى إحداهما على الأخرى."[2]

2- دراسة متعمقة للقواعد والنحو والبلاغة والبيان في اللغتين، بحيث يستطيع فهم ما يهدف إليه الكاتب الذي ينقل عنه ثم يقوم بصياغة ما يترجمه بصيغة بلاغية أقرب ما يمكن في المعنى والمضمون لما قصده الكاتب.

3- ثقافة واسعة بمعناها الواسع الذي عرفه العرب القدماء، بأنه يأخذ من كل علم وفن بطرف، مع خلفية علمية واسعة في العلوم التي يقوم بترجمة نصوصها.

4- الأمانة في نقل الأفكار الواردة في النص الأصلي ونقلها بلغة واضحة وسلسة ومفهومة إلى اللغة المترجم إليها بدون اختصار أو حذف.

5- الصبر، لأن الترجمة تحتاج إلى ممارسة وتدريب طويل وبحث في المعاجم والقواميس والمراجع."[3]

ثالثا: أقسام الترجمة

الترجمة باب واسع، حيث تتم كل مرة ترجمة العديد من الكتب والدراسات والأطروحات وغير ذلك في جميع التخصصات، فقد صارت تدق باب كل حقل معرفي سواء كان أدبيا أم علميا، وهي تنقسم بهذا إلى قسمين هما:

---

[1] ك. سورينيان، س. فلورين، فل. روسيليس، فن الترجمة، تر: حياة شرارة العراق، دار الحرية للطباعة، 1979، ص4/3.

[2] فيليب صايغ، جان عقل، أوضح الأساليب في الترجمة والتعريب، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط5، 1993، ص5.

[3] سيف الحسيني، دراسة في الترجمة والتعريب، 2010/ 2011. ص7/6.

أ- **الترجمة الأدبية:** إن "الترجمة الأدبية تجمع تحت سقفها كل ما يكتب بأسلوب أدبي أو يحمل طابع الأدب على أي نحو من الأنحاء".[1] فهي تضم كل الآثار الأدبية البحتة كالكتب النثرية والدواوين الشعرية والروايات والقصص والمسرحية والمقالة بأنواعها... ولا شك أنها صعبة، ذلك أنها تحتوي على أفكار ومشاعر وعواطف وتخيلات تخص الكاتب الأصلي لا المترجم، مما جعل هذا الأخير يقف عند معاناة شديدة لدى اختياره للألفاظ والمعاني والعبارات المناسبة لما يعبر عنه النص الأصلي، وهذا بحد ذاته تحد كبير للمترجم.

ب-**الترجمة العلمية:** ويقصد بها ترجمة الكتب العلمية البحتة، ككتب الرياضيات والفيزياء والطب وعلوم الحياة...، وهنا وجب أن نذكّر بشروط المترجم، الذي لابد أن تكون لديه ثقافة واسعة حول ما يترجمه كما أن عليه أن يعي أهمية معرفة كل ما يخص العلم والاختصاص الذي يترجم فيه ويلم بكل مصطلحاته. والقارئ العلمي لا يهمه إلا المعنى ودقته، هذا ما يسهل عمل المترجم العلمي، فلا يتكبد عناء زخرفة الكلام وترجمة المشاعر والتخيلات كما في الترجمة الأدبية، لكن عمل المترجم يبقى مهما وذا قيمة في أي علم كان.

كما أن هناك قسم آخر لعله لا يرد كثيرا في كتب الترجمة، وهو يخص ترجمة ما هو ليس بعلمي ولا أدبي كترجمة الفنون، والحق أن هذا القسم ليس شائعا رغم وجوده، لكن ربما يكون له حظ من الاهتمام في المستقبل.

رابعا: أنواع الترجمة.

تتعدد أنواع الترجمة كثيرا، لكنها في الأغلب تتلخص في ثلاثة أو أربعة أنواع، كما أن هناك أنواع أخرى للترجمة لا يتم ذكرها كثيرا، لأنها تعتبر أحد الفروع غير المهمة أو التي يكون العمل فيها قليلا وربما نادرا، وسنتطرق إلى أهم أنواع الترجمة فيما يلي.

---

[1] سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، سوريا، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999 ص101.

1- الترجمة الحرفية: عندما نقرأ جملة الترجمة الحرفية يتبادر إلى أذهاننا أن المقصود بها هو ترجمة كلمة بكلمة، إلا أن الصحيح هو كون هذا المعنى يعتبر مسلكا من المسالك التي تتخذها الترجمة الحرفية، فهذه الأخيرة هي نقل نص من لغة إلى أخرى شرط احترام خصوصية النص الأصلي بالحفاظ على معانيه، وتتم هذه الترجمة بطرق أو مسالك هي:

- "النسخ، وهو نهج في الترجمة يقضي بنقل كلمة أو عبارة من النص المصدر إلى النص الهدف نقلا حرفيا.
- الاقتراض، وهو نهج يلجأ إليه المترجم عندما يقوم باستخدام مفردة مستعارة أو تعبير مستعار، لافتقار اللغة الهدف لمقابل وارد في المعجم أو أسباب أخرى.
- الترجمة كلمة بكلمة، وتقوم على أن ينقل المترجم في النص الهدف عناصر النص المصدر من غير تبديل في ترتيبها.
- الترجمة بالنسخ، وتقوم على نقل مكونات النص المصدر إلى النص الهدف شرط الحفاظ على أشكال هذه المكونات الدلالية والاشتقاقية والصرفية.
- توظيف الدخيل، هو مفردة أو تركيب نحوي مستعار من لغة أخرى يستعمل على حاله في اللغة الهدف وقد يستخدم الدخيل لأغراض بلاغية أو أسلوبية."[1]

ومما سبق نخلص إلى أن الترجمة الحرفية هي مجال ضيق لإبراز القدرات المترجم لأنها مقيدة بالنص الأصلي، مما يجعلها ترجمة غير مستحبة إن جاز القول، وقد "يستحيل وقوعها... مما يجعل الجور واضحا لا محالة إما على الأسلوب أو على المعنى."[2] وعلى الأغلب فهي طريقة تُعَلّمُ للمبتدئين في الترجمة أو تُمَارس في المدارس من المتعلمين البسطاء.

---

[1] ينظر: مريم يحي عيسى، الترجمة الأدبية بين الحرفية والتصرف (الدروب الوعرة لمولود فرعون)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص39/38.

[2] هناء محمود شهاب، أثر الترجمة في أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة التربية والعلم، م17، ع2، 2010، ص146.

2- الترجمة بتصرف: وهي ترجمة أكثر فاعلية وأكثر ممارسة من الأولى، وفيها يمكن للمترجم "أن يبدّل ويؤخّر ويقدّم العبارات بغرض حسن الصياغة، وهذا النوع شائع في ترجمة الكتب والدوريات والمجلات وغيرها."[1] وتقترب هذه الترجمة من الترجمة الحرفية حينما تتم ترجمة قوانين أو اتفاقيات دولية وما إلى ذلك، حيث يجب على المترجم أن يلتزم بالنص الأصلي دون تغيير ولو بسيط، كما أنها قد تكون مثالية عند ترجمة ما يتسم بالأدبية.

3- الترجمة الحرة: وفيها يمكن للمترجم أن يتمادى في تصرفه في النص، شرط أن يلتزم "بموضوع النص المترجم وأفكاره الرئيسية وفيما عدا ذلك يتصرف بطريقة حرة في أسلوب الكتابة وفي المصطلحات المستخدمة وفي الصور الجمالية، بل وقد يضيف أو يحذف بعض التفاصيل غير الأساسية".[2] وغالبا ما نجد هذا التصرف في ترجمة الشعر الذي ينتج عنه صياغة جديدة وشعر جديد. ولا يصل لهذه الدرجة من الإبداع إلا المترجم الخبير والمتمرّس.

4- المحاكاة: ويقصد بها أن "يعيد المترجم فيها كتابة النص الأصلي بغض النظر عن كلماته أو معناها، ويعطي لنفسه حرية التغيير فيها كما يحلو له."[3]

5- الترجمة الآلية: وهي" ترجمة النصوص اللغوية باستخدام الحاسوب، ولكن استخدام الحاسوب كلمة واسعة تعني أمورا كثيرة ويمكننا توضيح المقصود بأن هناك طريقتين رئيسيتين للترجمة الآلية:

- الترجمة الكاملة بالحاسوب.
- الترجمة بمعاونة الحاسوب."[4]

---

[1] أكرم مؤمن، فن الترجمة للطلاب والمبتدئين، مصر، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2004، ص8.

[2] عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، مصر. مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ط5، 2005، ص19.

[3] عهد شوكت سبول، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأمريكية بلبنان، لبنان، 2005، ص9.

[4] أبو جمال قطب الإسلام نعماني، الترجمة ضرورة حضارية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، م3، ديسمبر 2006، ص188.

وقد ذكر أيضا أكرم مؤمن أنواعا أخرى للترجمة نذكر منها ما يلي:

"الترجمة التفسيرية: وفيها يتدخل المترجم بتفسير وشرح بعض الألفاظ الغامضة والعبارات التي ترد في النص الأصلي ويفضل أن يكون ذلك في الهوامش.

- الترجمة التلخيصية: وفيها يختصر المترجم الموضوع الذي يترجمه ويقدمه بأسلوبه هو.
- الترجمة الفورية: وهي ترجمة مباشرة للقاءات والاجتماعات والمؤتمرات الصحفية والمقابلات ... وهي تتطلب من المترجم أن يكون على درجة عالية جدا من إجادة اللغتين وسرعة البديهة وحسن التصرف...
- التعريب: والتعريب لا يصلح بالطبع إلا في ترجمة القصص والروايات والأعمال الأدبية بصفة عامة وهو لا يتم بمجرد تعريب الكلمات والمصطلحات ولكن تعريب المواقف والشخصيات والمواقف والبيئة أيضا.
- الأقلمة: وهي جعل النص يناسب الإقليم الذي سينشر فيه وهي تتم أيضا في الأعمال الأدبية بمختلف أنواعها.
- الاقتباس: وفي الاقتباس يأخذ المترجم فكرة رئيسية من عمل فني أو أدبي ويخرجها في صورة جديدة بلغة جديدة تناسب أهل شعب ودولة بعينها."[1]

لهذا نجد أن للترجمة أهمية كبيرة نظرا لتعدد أنواعها التي تتصل بالعديد من الحقول المعرفية.

خامسا: كيفية ترجمة النصوص.

قد تواجه المترجم عدة صعوبات، خلال ترجمته لنص من النصوص، ومن المعقول أن كل مترجم يطمح للريادة في مجال الترجمة، لهذا يمكن له أن يتبع إرشادات أو نصائح إن صح التعبير، لتفادي هذه الصعوبات وتحقيق ترجمة ناجحة للقارئ أن يأخذ بها ويعتمد عليها بدراسة ما، وهذه النصائح هي:

[1] ينظر: أكرم مؤمن، فن الترجمة، ص9/8.

- "التمعن في النص وقراءته عدة مرات حتى تتوضح المعاني في جملتها وتفصيلها.
- استيعاب المعاني في الذهن وفهمها جزء فجزء.
- تناسي الألفاظ التي وردت في النص المراد نقله لإفساح المجال للألفاظ والعبارات المؤدية للمعاني في اللغة التي ينقل إليها.
- اختيار الألفاظ الملائمة ذلك أن المترادفات في اللغة ليست سواء، من حيث المعنى والجرس الموسيقي وسياق العبارة وروح النص ومقتضى الحال.
- سبك هذه المعاني في عبارات مستوفية لأصول اللغة المنقول إليها.
- ترك التقيد بالتراكيب، فقد يعبر عن الكلمة بجملة وبالعكس وقد يقدم ويؤخر...

وبعد الفراغ من هذا كله، ينبغي العودة إلى المقابلة بين النصين حتى نطمئن إلى أننا لم ننس ما ورد في الأصل من تفاصيل."[1]

والملاحظ أن هذه الإرشادات أو النصائح قد تكون مشابهة لما سيندرج في خطوات ترجمة النصوص، لكن لكل منهما فائدة وعمل وهذا ما سنلمسه فيما يلي.

الخطوات المتبعة في ترجمة النصوص هي كالآتي:

1- قراءة النص المراد ترجمته عدة مرات حتى يتم فهمه جيدا.

2-إعداد المعاجم والموسوعات وغيرها، مما يساعد المترجم على حسن الترجمة.

3- البدء في الترجمة مع الحرص على تحديد بدايات ونهايات الجمل واستخدام علامات الترقيم بما يناسب اللغة المنقول إليها.

4- أن يحسن المترجم اختيار الألفاظ والتعبيرات المناسبة في اللغة التي ينقل إليها.

5- لابد من قراءة النص المترجم وتصويب ما قد يوجد فيه من أخطاء مع مراعاة ترابط الجمل بالأدوات المناسبة.

6- عدم اللجوء إلى الحذف والاختصار أو الإطالة والإسهاب بأي حال من الأحوال."[2] فالمهم هو أن يصل المعنى بدقة ووضوح للقارئ. والأكيد أن "أفضل ترجمة

---

[1] ينظر، فيليب صايغ، جان عقل، أوضح الأساليب في الترجمة والتعريب، ص9.

[2] ينظر: أكرم مؤمن، فن الترجمة، ص10.

هي التي تمكن من الوصول إلى معنى النص الحقيقي المترجم من حيث الجوهر والمبنى، وضمن الحدود التي تسمح بها مهارة اللغة المطلوب ترجمتها".[1] إذا الترجمة تحتاج بعض الذكاء وبعض المهارة، فصحيح أن المترجم لا يمكن أن يبرز ذاته أثناء الترجمة لكن لديه الحق في إبراز قدراته الترجمية وهذا ما لا يستطيعه إلا المترجم الذكي الماهر.

[1] سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، ص47.

المبحث الثالث: الترجمة والمصطلح النقدي

أولا: علاقة الترجمة بالمصطلح

منذ قرون طويلة والشعوب تتبادل الثقافات والآداب عن طريق الترجمة، حيث أن الفعل الترجمي يعد فعلا كبيرا وحساسا ومؤثرا، وتكمن أهمية الترجمة في ارتباطها بالمصطلح "إذ لا يمكن الحديث عن الترجمة بقطع النظر عن المصطلح الذي يعد المادة الأولية للترجمة، والعنصر الحاسم في نجاحها ودقتها."[1] وتبعا للتطورات الحاصلة بجميع الحقول المعرفية خاصة منها الأدبية النقدية ومع بروز نظريات جديدة وشيوع مصطلحات حديثة، كان لابد من اللجوء إلى الترجمة لمجاراة هذا التطور المصطلحي، ذلك أن الترجمة وسيلة هامة لا غنى عنها في الإنتاج المعرفي و "وحدها المجتمعات التي تنتج المعرفة يمكن أن تدرك دور الترجمة في تشكيل المعرفة، أما المجتمعات التي لا تنتج المعارف الحقيقة كالمجتمعات العربية لا تمتلك حرية الاختيار وأمامها خيار واحد وهو ترجمة المعارف التي ينتجها الآخرون."[2]

إذا فالترجمة تعد أحد وسائل وضع المصطلح، والعلاقة بين المصطلحي والمترجم علاقة قريبة جدا خاصة في كيفية العمل، حيث أن المترجم ينقل النصوص من لغة إلى لغة أخرى، والمصطلحي كذلك ينقل المصطلحات من لغة إلى لغة أخرى، وكلاهما يسعى إلى فهم المقصود وتحديده بدقة ووضوح، ثم إن المترجم " قد يستعين بالمعاجم اللغوية لكنه لا يجد ضالته فيتجه إلى توليد مصطلحات جديدة تتناسب ولادتها في سياقاتها المختلفة التي توظف فيها، ويتطلب منه ذلك فهم طبيعة المصطلح وكيفية تشكله وإيحاءاته المتعددة كما أنه في الوقت نفسه ملزم بتقديم المقابل العربي الملائم وفق قواعد الصياغة العربية ودلالتها وحقولها المعرفية المتعددة".[3]

---

[1] أسماء بن مالك، الترجمة والمصطلح، ص153.

[2] محمد خير محمود البقاعي، الترجمة والعولمة، ص100.

[3] ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي (مصطلحات السيميائية السردية نموذج)، مجلة التراث العربي ت، دمشق، سوريا، ع104، السنة 26 من كانون الأول،2006.

الأكيد أن عملية "ترجمة المصلحات لا تجري بمعزل عن المصطلحيين، بل إن حضور المصطلحي أثناء الترجمة ضروري حتى نتفادى تعدد المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي."[1] إذا فعلاقة الترجمة بالمصطلح علاقة تكامل لا تنتهي ولا تحدها حدود، فهي تنقل العلوم والمعارف وتساهم في التقارب الفكري بين الحضارات، إضافة أنها تثري اللغات وتنميها بالمصطلحات الحديثة.

ثانيا: أزمة المصطلح النقدي وعلاقتها بالترجمة.

من باب المثاقفة، كان لابد للعرب من الانفتاح على الغرب خاصة وأن العقل العربي في حالة يمكن أن نسميها حالة شلل، و" ما المثاقفة النقدية إلا باب من أبواب المثاقفة بشكلها العام، لما يعيشه النقد العربي من انفتاح ومثاقفة واسعة على النقد الغربي بكافة تحولاته."[2] لهذا فقد تم نقل العديد من المناهج والنظريات والمصطلحات إلى النقد العربي، إلا أن هذا النقل خلق إشكالية، ذلك أن نقل مصطلح لا يعني إعطاءه مقابلا وفقط، بل إن النقل يعني نقل الفلسفة ذلك المصطلح وحيثياته وجل مفاهيمه الخاصة والعامة، ولا شك أن نقل مصطلح من بيئة وثقافة ما إلى بيئة وثقافة مغايرتين، يستحق اهتماما كبيرا وجهدا عظيما، أو ينتج عن عملية النقل خللا ما، هذا ما جعل النقد العربي يقع في أزمة مصطلحية جراء عملية الترجمة.

المصطلح وليد بيئته ومهما يكن، فلا يمكن أن يكتب له النجاح في غير موطنه الأصلي ومناخه الثقافي الأولي، خاصة وإن تعرض للتعددية والاضطراب، فهو حين "يتم سلخه من سياقه الخاص ودمجه في سياق آخر، فإنه يتعرض للتشويه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استخدامه في السياق الجديد يسبب كثيرا من الغموض لا سيما إذا

---

[1] ينظر: عز الدين حفار، العلاقة بين علم المصطلح واللسانيات التقابلية والترجمة، مجلة التعريب، مستغانم، الجزائر، ع 48، ديسمبر 2012، ص128.

[2] رواء نعاس محمد، المثاقفة والمثاقفة النقدية (في الفكر النقدي العربي)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ع3و4، م7، 2008، ص174.

تعددت ترجمات هذا المصطلح."[1] هذا ما جعل الاهتمام بالمصطلح النقدي، يزداد شيئا فشيئا، ولا أدل على هذا من تلك الجهود التي يبذلها الباحثون والنقاد في هذا المجال، وكذلك المترجمين مما يفسر التعددية المصطلحية للمصطلح الواحد، ولا ريب " أن حالة كهذه والتي أوجدتها إشكالية تعدد الترجمات للمصطلح الواحد، وتميز درجات الفهم بطبيعة مفهومه ستعمّق مأزق النقد العربي الذي تحوّل المرجع الغربي لديه من فرصة لبناء ممارسة نقدية فاعلة ومنتجة إلى مصدر يدفع إلى الاضطراب والتشويش."[2]

من غير المعقول أن نلصق تهمة التشويش بالمركز الغربي، ذلك أنه هو الآخر تعرض لأزمة مصطلحية، لكنه تغلب عليها لأن المصطلحات كانت وليدة بيئتهم أنتجها عقل غربي يوازيهم في المبدأ والمعتقدات والأفكار، أما أزمة النقد العربي فهي عائدة بالدرجة الأولى إلى كوننا نعيش في تبعية فكرية وثقافية للمركز الغربي لأن " الأمة الضعيفة التي لا تملك دفع الغزو الثقافي عن نفسها ستكون مضطرة إلى التبعية."[3] وهو تماما ما تعانيه اليوم.

كذلك من أسباب تعددية المصطلح، أن الباحث حينما يستمد مفهوما أو مصطلحا ما، غالبا ما لا تكون لديه مرجعية حول نشأة هذا المصطلح أو خلفياته الفكرية والفلسفية، فيتم تفسير المصطلحات حسب مفهوم كل باحث وكل على هواه مشى. هذا ما أحدث خللا في نقل المصطلحات وترجمتها وتلقيها، فقد" ظهر جليا ذلك التفاوت في فهم المصطلح من ناقد إلى آخر وأحيانا عند الناقد نفسه وكذا استخداماته التي تنوعت."[4] وهو ما نلمسه في الكتابات النقدية العربية.

---

[1] فريدة لكحل، الحركة النقدية الجزائرية متفوقة على كثير من الأقطاب العربية، عبد الحميد سيف أحمد الحسامي في حوار مع الفجر، نشر في الفجر، 2008/12/15. الموقع الإلكتروني.http://www.djazairess.com/alfadjer/93554.

[2] إبراهيم أنيس الكاسح، المثاقفة والمصطلح النقدي العربي، تاريخ الإضافة 2014/5/19. الموقع الإلكتروني http//www.alukah.net

[3] سمر روحي فيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، ص45.

[4] عبد القادر خليف، القراءة: أحادية المصطلح وتعددية المفاهيم، مجلة مقاليد، الجزائر، ع6. جوان2014، ص168.

اختلاف ثقافة المترجمين كذلك تعد سببا في أزمة المصطلح، حيث نجد من هو ذو ثقافة فرنسية يأخذ المصطلحات عن الفرنسيين، وهناك من له خلفية ثقافية انجليزية يأخذ عن الإنجليز، وهناك من يخلط بين الثقافات وهو ما يجعله ينهل من كل صوب، هذا ما تجسده ترجمات المشرق العربي وترجمات المغرب العربي وما بينهما من اختلاف.

الاشتراك اللفظي في اللغة العربية، ودلالة المصطلح الواحد على عدة أشياء، أو ما يعرف بالترادف هو الآخر مشكلا أكبر، ما يجعل الدلالة تضيع والمفاهيم تتعدد، وهذا راجع "بالدرجة الأولى إلى ما تتوفر عليه اللغة العربية من فائض في المعنى وما تتسم به التراكيب العربية من تنوع ومرونة وحركية."[1] من هنا نجد أن " هذا الاضطراب لم يكن سمة خاصة بالمصطلح فحسب وإنما هو واحد من سمات حركتنا الثقافية العربية العامة."[2] وهذا الاضطراب لابد من التغلب عليه وكسره، لأنه سبب شرخا ثقافيا لا يخص النقد الأدبي فقط بل يشمل جميع مناحي الحياة، فقد أصبحت الحضارة العربية تملك عقلا مستعارا وفكرا غير فكرها، أما عن الترجمة، فالأكيد أنها قد" حلت كثيرا من المصاعب، ولا يخص ذلك العلوم الصرفة أو التطبيقية وحدها، وإنما يشمل العلوم الإنسانية ولاسيما الجديدة التي عني بها العرب في العصر الحديث. "[3]

ثالثا: مظاهر أزمة المصطلح النقدي

يلاحظ المتتبع للحركة النقدية العربية المعاصرة أن "الفوضى تأخذ بأطراف الباحثين والدارسين، ويرى الاختلاف واضحا بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ويجد الاضطراب عند الباحث الواحد حين يستعمل المصطلح للدلالة على عدة معان، أو يستعمل عدة مصطلحات للدلالة على معنى واحد، لأنه يعرف من هنا ومن هناك،

---

[1] سعيدة تومي، الترجمة فوضى المصطلح (قراءة في مصطلح العتبات النصية) 2013/12/2. الموقع الإلكتروني http://www.univ-bouira.dz.

[2] داوود سليمان الشويلي، اشكاليات الخطاب النقدي الأدبي العربي المعاصر، يوم 18.3.2009 سا12:51. الموقع الالكتروني .http ://www.startimes.com

[3] – أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 2006، ص 189

وتتزاحم المصطلحات الأجنبية من غير هدف، إلا إظهار الاطلاع، وهو هدف لا يخدم النقد الأصيل ولا البحث الأدبي الرصين".[1] لكن هذا واقع لا مفر منه وحقيقة لا شك فيها، وفيما يلي عرض لمظاهر تأزم إشكالية المصطلح النقدي العربي وهي كالآتي:

1- تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد: ولعل هذا المظهر من أبرز مظاهر الاضطراب المصطلحي، وهو ناتج عن اختلاف الترجمات، إذ أن أغلب المفاهيم لا تكتفي بالمصطلح الواحد بل تتعداه إلى ما أكثر من ذلك، والسبب في هذا هو عجز الناقد العربي عن الوقوف على الدلالة الصحيحة، وهو ما يفتح مجالا واسعا لتعدد المصطلحات ومثال ذلك مصطلح الشعرية، السيميائية...

2- تعدد المفاهيم الاصطلاحية التي يحملها المصطلح الواحد: وهو مظهر عكس المظهر الأول إذ تتعدد المفاهيم والمصطلح واحد، وهو أيضا ما يساهم في تأزم واضطراب المصطلح، ولعل أبرز تجليات هذا المظهر يدور حول الفن القصصي.

3- تداخل المصطلحات من الكلمات العادية: إن هذا المظهر هو ما جعل الحيرة تتمكن من الباحث والقارئ معا، فبات الباحث أثناء ترجمته لا يفرق بين ما هو مصطلح وما هو كلام عادي، هذا ما يوقع القارئ في نقس حالة البعثرة والخلط، فللمصطلح خصوصية وجب على الباحث معرفتها جيدا ثم نقلها للقارئ، والواقع أن هذه المظاهر كثيرة في معاجم المصطلحات النقدية العربية –للأسف–وتنبه لها عدة باحثين لكن دونما جدوى.

4- ذاتية المفاهيم الاصطلاحية: الذاتية في ترجمة المصطلح ووضعه، لا تزيد الطين إلا بلة، إذ يحاول كل ناقد وباحث فرض ترجمته الخاصة ورفض غيرها من الترجمات، غير أن هذا أوصل النقد العربي إلى باب مسدود، لأن شيوع المصطلحات بكثرة جعلنا لا ندري أي مصطلح هو الصحيح وبأيها نأخذ، "وهذا هو الخطر الذي أشار إليه البحث في حديثه عن وجوب تفرد المصطلح عن بقية المصطلحات في الحقول المعرفية الأخرى،

---

[1] –أحمد مطلوب ، في المصطلح النقدي ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 2002 ، ص 298

وحتى عن غيره في حقله المعرفي "[1]، والحل لكل هذا هو توحيد الجهود عوضا عن شيوع الاجتهادات الفردية.

رابعا : صعوبات تنسيق المصطلح وتوحيده

تحيلنا مظاهر أزمة المصطلح إلى صعوبات تنسيق المصطلح وتوحيده في الوطن العربي، وبما أن لغتنا العربية لغة ثرية بالمفاهيم والمعاني، فقد كانت هي المسبب الأول في مشاكل المصطلح، وهو ما جسدته المشكلات اللغوية التي تنتج بالدرجة الأولى عن لغة الهدف أو يمكن أن تنتج من لغة المصدر، كما أن هناك مشكلات تنظيمية تخص المجامع والهيئات المسؤولة عن توحيد المصطلح.

ومن الصعوبات التي تنتج عن المشكلات اللغوية هي:

1- إن تشعب اللغة العربية هو شيء مفيد، لكنه مشكل في الوقت نفسه، حيث أن الازدواجية في اللغة، أو ما يسمى بالترادف، يسبب إشكالية ليس في اللغة العربية فقط، وإنما في لغات عالمية الأخرى.

والمعروف عن الوطن العربي هو تعدد اللهجات، إضافة إلى الفصحى، والمترجم قد لا يجد –في بعض الأحيان–مقابلا للمصطلح الذي نقله، فيضطر إلى وضعه بمقابل ذي لهجة تخص منطقة ما، مما يجعل المصطلح غير ثابت الدلالة، كما أن هناك تعددية حتى في اللغة الفصحى، تخلق كذلك مشكلة لدى صياغة المصطلح، أما عن كون اللغة العربية ثرية لكثرة المترادفات فهذه أيضا صعوبة تواجه المصطلحي والمترجم.

2- بعض صعوبات تنسيق المصطلح النقدي العربي ليست ناتجة عن اللغة العربية، بل هي في الحقيقة ناتجة عن اللغة المصدر، وتعدد مصادر المصطلح بين المشرق والمغرب أوضح مثال. ففي المغرب العربي تستخدم اللغة الفرنسية كلغة ثانية وكمصدر، أما في المشرق فيتم الأخذ عن اللغة الإنجليزية، وهذا هو سبب التفاوت في الترجمة. كذلك

[1] – عبد الغني بارة ، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقاربة حوارية في الأصول المعرفية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 2005 ،ص311

ازدواجية المصطلح في لغة المصدر، تشكل صعوبة مساوية لما سبق، حيث أنه حتى لو اعتمدنا في القطر العربي لغة مصدر واحدة، فإن هذه الازدواجية تعيق عملية التنسيق والتوحيد.

3- والإشكالية الأخيرة، تتمثل في الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر، ويمكن الجزم أنها سبب الازدواجية في اللغة العربية، هنا وجب على المترجم أن يحيط المعنى المراد معرفة حتى لا تتشتت وتكثر المفاهيم.

أما عن المشكلات التنظيمية، فتتمثل في ثلاث مشكلات هي:

- تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي.
- إغفال واضعي المصطلحات في التراث العلمي العربي.
- عدم اختبار قبول الجمهور للمصطلح الموضوع.

ففي المشكلة الأولى نجد أن المصطلحات الموضوعة كثيرة ومتعددة، منها ما هو فردي ومنها ما وضعته المؤسسات والهيئات العلمية اللغوية، وهو ما سبب مشكلة وخلق فوضى في المصطلح، وفي المشكلة الثانية نجد أن التراث العربي مليء بالمصطلحات العلمية والأدبية، التي كان يمكن العودة إليها والبحث عما يفيدنا ويخدم النقد الجديد، لذلك فقد حث الكثيرون على عدم إغفال مصطلحات التراث، أما في المشكلة الأخيرة فنجد أن المصطلح يوضع ويشيع ويتبع في الدراسات دون اختبار لقابلية شيوعه والعمل به أو رفضه، ولعل السبب في اغفالنا لهذا هو أن المصطلح يصلنا متأخرا، ويأخذ وقتا كي يترجم ويخرج للساحة اللغوية فنتأخر بذلك أكثر فأكثر، فما بالنا بأن نجاري كل فترة مصطلحا جديدا ونختبر قبوله أو رفضه.

هنا نخلص إلى أن إشكالية المصطلح إشكالية تسببت فيها الكثير من الصعوبات، وبالرغم من أنها أفادت كثيرا إلا أنها تتأزم شيئا فشيئا ولا سبيل لحل هذه الأزمة إلا بتوحيد الجهود وتجاوز تلك الصعوبات التي باتت عائقا في وجه كل محاولة لتنسيق وتوحيد المصطلح في الوطن العربي.

الفصل الثاني:

دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في كتاب "الترجمة والمصطلح"للسعيد بوطاجين.

أولا:أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل المسار الترجمي للمصطلح

ثانيا: أهم أسباب تعدد المصطلح

ثالثا: تجليات إشكالية ترجمة المصطلح

أفضت إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، إلى مشكلة أساسية تتمثل في تعدد المصطلح، حيث أن مستويات تلقي وترجمة المصطلح تختلف من باحث لآخر ومن هيئة لأخرى، ومن الأسباب في هذه التعددية، الاختلاف وعدم توحيد الجهود العربي، بالإضافة إلى رداءة الترجمة والنقص اللغوي والمعرفي لدى المترجمين، فعملية الترجمة عملية جد حساسة ومهمة، لأنها أداة من أدوات التلاقح الثقافي بين الحضارات والأمم، كما للمصطلح أهمية ودور بارز في التقاء ثقافات بأخرى وأفكار بأخرى.

لأن ترجمة المصطلح مهمة ولها كل هذا الدور، نتناول بين أيدينا دراسة في كتاب "الترجمة والمصطلح"، الذي يعد كذلك دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي الجديد، وحول هذا نطرح المشكلات التالية:

أولا: ما هي أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل مسار ترجمة المصطلح؟

ثانيا: ماهي أهم الأسباب التي أدت إلى التعددية المصطلحية؟ ومن المسؤول عن التنسيق والتوحيد والحد من هذه الإشكالية؟

ثالثا: فيما تجلت مظاهر إشكالية ترجمة المصطلح؟

وحسب المدونة المختارة سنتناول الإجابة عن هذه المشكلات.

بداية، تناول الكتاب إشكالية الترجمة المصطلح النقدي الجديدة إلى اللغة العربية، وأوضح بوطاجين سبب كتابته له، فأرجعه الى تلك الضبابية التي اتسمت بها المفاهيم المترجمة إلى العربية، والتي أدت إلى التذبذب في مستويات استقبال المصطلح، تحدث ضمن هذا عن المعاناة التي نتجت عن مشكلة اختيار المصطلح الصحيح لترجمة المفهوم النووي، وأن تلك التناقضات الكثيرة هي ما أدخلت الباحث أولا والقارئ ثانيا في دوامة من اللبس والخلط، وأرجع هذه المعاناة إلى عدة عوامل لا تعد ولا تحصى.

قسم الكاتب بحثه هذا إلى قسمين:

1- المجامع والهيئات ومسألة المصطلح.
2- المفاهيم، المناهج ومسألة المصطلح.

أين تناول في القسم الأول دور المجامع والهيئات في التنظير للمصطلح، وقد لاحظت أن الكاتب ركز على منهجية المجامع والهيئات المختصة في علم المصطلح، حيث تناول أهم ما ورد فيها ثم علّق عليها، وكان تعليقه على الأغلب نقدا سلبيا، ثم ختم هذا الجزء بملخص لطرق وضع المصطلح المتعارف عليها بداية بالاشتقاق، المجاز، النحت، القياس، التوليد، الدخيل، السماع، التعريب ثم أخيرا الترجمة. ولعل ما يؤخذ على هذا القسم أن الكاتب هنا قد ركّز على جهود المجامع والهيئات والجهود الجماعية، وأهمل الجهود الفردية واكتفى بالتلميح لها لا أكثر.

أما في القسم الثاني، فقد تناول المفاهيم والمناهج أين بدأ بالحديث أولا عن مصطلح الحداثة وما تثيره من اشكالات، ثم تطرق إلى بعض المناهج التي يرى أنه قد اختار منها ما هو جدير بالاهتمام، فبدأ بالمنهج الأسلوبي وعلاقته بالمناهج الأخرى، ثم المنهج التداولي، وقد اتبع نفس الطريقة في دراسة كل من المنهجين حيث حاول "التدليل على المجاورات والمماسات الحاصلة بين المناهج والمفاهيم بفعل النمو الحلقي* للمعارف التي تتأثر ببعضها أو تؤثر في بعضها البعض".[1] وأشار إلى أنه لم يُرِدْ التطرق إلى مناهج أخرى، لأنه يرى أن الخوض فيها معاودات عديمة المعنى، ثم ختم جزؤه هذا بعينات من المصطلحات الوافدة من تلك المناهج.

كان الهدف من كتاب "الترجمة والمصطلح" توضيح مستويات استقبال المصطلح وترجمتها وتعريبها، ثم تبيان مواقع الغلط وأسبابه، وفي هذا أود القول بأن الهدف كان مقتصرا على الأغلاط والمسببات لهذه الاشكالية.

---

* النمو الحلقي: يقصد به أن المعارف في نموها تكون كالسلسلة أو الحلقات التي تترابط وتتصل ببعضها البعض وكل ما هو سابق له علاقة بما هو لاحق.

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص11.

في الخاتمة تحدث عن متاعب التعامل مع المصطلح وترجمته، وأن مردّ الخلط في المصطلحات وتعدُّدِها هو قلة التنسيق والتعاون، وأشار إلى أن تلك السلبيات أو الفجوات التي كشف عنها، لا تقصي وجود جهود ذات قيمة في حقل المصطلحات، وقد اتبع في طرح هذه المعطيات المنهج الوصفي التحليلي الذي كان خادما جيدا للموضوع.

عند تتبعنا لتاريخ الترجمة العربية، وجدنا أنها بدأت منذ عهد "محمد علي" بمصر حيث اهتم الناقلون بالعلوم كثيرا، ورغم أن هذا النقل تراوحت درجته بين الجيد والرديء، إلا أنه تحسّن مع الوقت وذلك لاتباع المترجمين منهجيات تتناسب وعملية النقل، إضافة إلى أنهم كانوا عارفين جدا باللغات والعلوم ومطلّعين على ما ورثوه عن السلف، والملاحظ أن صعوبات الترجمة التي واجهت السابقين هي نفسها الصعوبات الحالية، إلا أنها ازدادت تأزما.

أولا: **أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل المسار الترجمي للمصطلح.**

تناول بوطاجين أولا إشكالية تخص ترجمة المصطلح لدى حديثه عن المجمع العراقي، وهي صعوبة اختيار اللفظ المناسب للدلالة على مصطلح معين، وتتمثل هذه الصعوبة في وجود بعض المصطلحات التي تتعالق بمصطلحات أخرى قد تقابلها في المعنى أو تتضاد معها، مما يوجب على المترجم أو المصطلحي أن يكون على دراية تامة بتلك "المجاورات المعجمية التي قد تقود إلى الترجمة الخاطئة"[1]، لأن معاني تلك المجاورات وهو ما يحدد المرادف الصحيح والمناسب للمصطلح.

أورد بعد هذا اشكالية أخرى هي غياب مرجعية المصطلح عند المترجم والتي هي سبب آخر في الترجمة الرديئة، حيث يرى بوطاجين أن "مرد ذلك، الاستخفاف بالمعجم والقراءات والترجمات التي أخذت الكتب معزولة عن المعارف، تنضاف إلى ذلك مشكلة

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص17.

إغفال السياقات الفكرية والمعرفية المنتجة لهذا المصطلح أو ذاك"[1]. فإغفال تلك السياقات والخلفيات لمصطلح ما، يحيل إلى عدم الدقة في وضعه وعدم فهم ما يعبر عنه.

في حديثه عن المجمع المصري وعن تناوله مسألة التعريب، أشار بوطاجين إلى صعوبة أخرى هي عدم القدرة على مواكبة تدفقات المصطلح الغربي، ورأى أن هذا السبب الأول في استعمال هذه الآلية كثيرا، غير أن ما تم تعريبه من طرف المجمع لم يكن إلا تكرارا على الأغلب، ثم طرح مشكلة اخرى هي البطء الشديد في إخراج المصطلحات وإصدارها، وهو ما جعل المفاهيم تتراكم وتتراكم. غير أن بوطاجين في آخر حديثه ذكر "أن المجمع قدم خدمة جليلة بطبع مجموعة معتبرة من المعاجم... أسست لظهور معاجم أخرى أكثر احترافية مستفيدة بذلك من فجوات السابقة التي تعذر تفاديها".[2]

أما المجمع السوري، فقد كان هدفه قبلا هو تطهير العربية من الدخيل وكل ما هو أعجمي، وذلك من خلال استبدال هذا الأخير بمصطلحات عربية أصيلة، معنى أنه تم الجمع بين وظيفتين هما الترجمة وصياغة المصطلح وهو ما يمثل صعوبة لأنه يتطلب جهدا مضاعفا ودقة متناهية، غير أن هذه الفكرة اتسمت بالضبابية لأن المجمع لم يضع خطة أو منهجية واضحة يرجع لها المترجم أو المصطلحي خلال عمله، وبالتالي فتح المجال للمجهودات الخاصة فتعددت الترجمات وتعددت المصطلحات.

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، يتمثل هدفها في توحيد المواصفات والمقاييس التي يعتمدها الوطن العربي في صياغة المصطلح، وهنا لاحظ بوطاجين أن ما قامت به المنظمة لا جديد فيه يذكر، اما عما أنتجته المنظمة وهو كتيب بعنوان "طريقة اختيار المصطلحات ووضعها"، الذي أصدر في ظرف خمسة عشر سنة، هو ما يؤكد بطء الدراسات العربية، ذلك أن "وضع المصطلحات من قبل هذه المجامع غالبا ما يأتي متأخرا في حين أن مستخدمي المصطلحات يحتاجون إليها بسرعة لا تسمح بالانتظار الطويل وذلك بسبب التسارع التقدم العلمي، ومن ثم زيادة المفاهيم والمصطلحات المتأتية

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص31.

عنها".[1] وكملاحظة عامة تشمل المجامع والهيئات أن الجانب النظري في الدراسات المصطلحية غلب على الجانب التطبيقي وهو ما أشار له بوطاجين كثيرا.

أما المعهد القومي للمواصفات، فما يميزه هو أنه هيئة مستقلة تماما عن غيرها، ما يؤكد مرة أخرى على" قلة الانسجام بين الباحثين والمصطلحيين والمعاجم ومكتب تنسيق التعريب."[2]

من جهة أخرى، تحدث بوطاجين عن دور المجلات في قضية المصطلح، وبدأ أولا بمجلة المقتطف التي كان لها دور في مسألة المصطلح، خاصة وأنها أولت المصطلح اهتماما كبيرا من خلال معالجة هذه المسألة، إلا أنها بعد ذلك التألق انساق كُتّابُهَا وراء صدامات أنصار الحديث والقديم، والذي انساقوا كذلك وراء ذاتيتهم، ما أخرجها عن نطاق العلمية وأفقدها صفة الحيادية.

أما مجلة لغة العرب، والتي عبّرت عن التجربة العراقية في الاهتمام بالمصطلح، فقد كان دورها بارزا أيضا، إلا أن ما أُخِذَ على صاحبها الأب أنستاس ماري الكرملي أنه غير عربي الأصل، فكيف به يؤصل وينقل ويعالج قضايا تخص اللغة العربية، فالكثيرون قد أعابوا عليه لغته التي كانت الأخطاء تغلب عليها، وهو ما تناوله بوطاجين كمشكلة زادت من حدّة إشكالية ترجمة المصطلح، وهي مشكلة اسناد الترجمة العربية إلى من هو ليس بعربي، لأنه بالتأكيد لن يكون عارفا باللغة العربية لدرجة تؤهله لأن يترجم لها، فحتى المترجمين العرب لم يستطيعوا الإلمام بكل أسرارها حقا. واعتبر بوطاجين الأب أنستاس ماري مثالا بسيطا عن غيره من الكثيرين الذين هم أعضاء مجامع وهيئات عربية.

وفي معالجة لبعض المصطلحات، يتحدث بوطاجين عن إشكالية الترادف في اللغة العربية، التي جعلت القواميس والمعاجم تتميز بكثرة المغالطات" إذ يصطلح كل كما يرى

---

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، د،ط، 1998، ص206.

[2] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص 81.

ويعبر كما يحلو له."[1] فاختلاف الترجمة يعود إلى اختلاف المترجمين، ثم إن عدم وضوح رؤية المترجمين وعدم قدرتهم على استيعاب المفاهيم جعلهم يحملون المصطلحات بمفاهيم قد لا تفي بالغرض، أو قد تحجب المعنى أصلا وهو "أمر يتعلق بالضبابية اللغوية التي يعتمد عليها بعض الدارسين لتبليغ معنى قد لا يحتاج إلا إلى جمل قصيرة أو مفردات مضبوطة."[2]

أما عن مسألة اختلاف لغة المصدر التي يتم النقل عنها، فيعتقد بوطاجين أن العجز اللغوي يسيطر على عملية النقل أكثر منه العجز في عملية الفهم، حيث أن المشرق ينقل عن الإنجليزية والروسية وغيرها، والمغرب ينقل عن الفرنسية، ثم إن المشاكل اللغوية التي تكون موجودة أصلا في اللغة المصدر تنتقل بالتأكيد للغة الهدف، خاصة حينما يكون المترجم يعاني من نقص لغوي أو معرفي.

ثانيا: أهم أسباب تعدد المصطلح ومسؤولية توحيده.

قضية المسؤول عن اشكالية تعدد المصطلح على الأرجح تشمل الجميع، سواء المجامع أم الهيئات أم الأفراد، فالأفراد مثلا راحوا يترجمون بالصحيح وبالخطأ، ويسندون الكلمات لغير معانيها والمعاني لغير مفرداتها، ولم يتم الاتفاق بينهم على شيء، كما أن البعض منهم انساق نحو فكرة الذاتية في وضع المصطلحات، فراح يترجم كلٌ كما يحلو له، ونجد أنه لا يذكر في كتاباته إلا ما اصطلحه هو، وهذا ما زاد الطينة بلة. أما الهيئات والمجامع فتِلْكُمُ مسألة أعظم، حيث أن الاتفاق والتنسيق بينهم غير موجود ويكاد يكون نادرا جدا، ورغم أن هناك بعض القرارات الحكيمة التي ترد في برامجهم ومناهجهم وأهدافهم بنّية التنسيق والتوحيد، إلا أن الواقع يدل على خلاف ذلك تماما.

في حديث بوطاجين عن المجمع العراقي، فإنه قد أعاب على منهجيته أنه ترك المجال مفتوحا للمجهودات الفردية الخاصة، و هو ما يتعارض مع فكرة تنسيق و توحيد

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص166.

[2] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص195.

الجهود، أما المجمع السوري فقد كان عيبه الاكبر أنه أغفل مجهودات السابقين من لغويين ومناطقة وفلاسفة، وأهمل ذلك الرابط الذي يربطنا بالقديم والذي من شأنه أن يبعد بعض اللبس عن المفردات المستحدثة التي لها جذور ومفاهيم في التراث. ولعل هذا ما سبب إشكالية الترادف بالرغم من أن المجامع اتفقت جميعا على العودة الى القديم والإفادة منه إلا أن هذا القرار بقي حبيس الورق، كما أن الملاحظ أنه وبرجوع المترجمين والمصطلحيين للدراسات التراثية فَهُمْ مختلفون في الكثير والكثير.

في هذا الموضوع استند بوطاجين إلى الجدول(1)[1]، ليبين هذه الإشكالية، ولدى تحليله له، توصل إلى عدم تطابق المعاني الموضوعة حديثا مع المعاني القديمة، وهو ما يؤكد على عدم الرجوع إلى الأصول، وهذا مناف لما ورد في بيان المجمع السوري تحديدا، هذا وقد سجل بوطاجين عدة مآخذ على المجمع منها عدم الانضباط المنهجي وضعف التنسيق والافراط في مدح اللغة العربية قولا دون فعل.

أما فيما يخص المجمع الاردني فلم يجد بوطاجين ما يميز المجمع عن غيره من حيث المنهجية والأهداف، إذ قام المجمع بتخزين كمّ معتبر من المصطلحات من خلال الحاسوب، حيث بلغ عدد المصطلحات العلمية المخزنة 20.000 مصطلح، لكنه تعرض للنقد والتصحيح في امور شتى بسبب تسرعه في وضع الفاظ غير دالة على المفاهيم المرادة، "ما يدل بشكل ما على عدم احترام المنهجية والمواصفات المقترحة".[2]

ثمّن بوطاجين الأهداف التي وضعها المجمع المصري، كونه كان ملتفا حول الموروث اللغوي العربي، كما تعامل مع الترجمة كثيرا، وقدم مقترحات عديدة منها ما يخص ترجمة السوابق واللواحق، إلا ان ذلك الاتفاق كان ينقصه التجسيد العيني في بعض القضايا، هنا أبدى بوطاجين عدم الرضا عن منهجية المجمع، كما أن ما قدمه من اقتراحات أدت إلى الاضطراب وخلط الكثير في المصطلحات، هو ما يشير إلى إشكالية اختلاف المترجمين في عملية النقل، والأغلب أن هذه المشكلة سببها لغة المصدر،

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص36

[2] المرجع نفسه، ص42.

وأسباب أخرى أوردها بوطاجين مثل الترجمة الحرفية وتباين مستويات التلقي عند كل باحث، باختلاف تكويناتهم، والتسرع في وضع بعض المصطلحات، والاعتماد على الذوق في وضع قواعد وأسس تلك المصطلحات ... وغيرها من الأسباب التي ارتبطت بالترجمة عامة و المترجم خاصة.

علق بوطاجين، حول ما ورد من أهداف ووسائل في وضع المصطلح للمجمع الجزائري، وبعض المواد الواردة في القانون المتعلق بتنظيم وعمل المجمع، ورأى أن كل الشروط والأفكار المطروحة غريبة وبديهية، وليست سوى تنويعات على الأصل ذاته، كما أن أفكار المجمع تتناقض فيما بينها ورأى أنها تسهم أكثر في تشتت المصطلح وعدم تناسقه مع المجامع الأخرى، هذا من جهة... ومن جهة أخرى علق بأن اللغة التي كتبت بها تلك القوانين والمواد والمقترحات، لا يعقل أن تكون صادرة عن لغويين مختصين يعّول عليهم لصياغة المصطلح والحد من اشكالية ترجمته، وفي هذا يقول بوطاجين: "و إذا كانت أخطاء من هذا النوع ترد في القانون الأساسي الذي يعد مقدمة لعمل احترافي يسهم فيه متطلعون في اللغة العربية، يتقنون لغة أجنبية أو أكثر، فلا ندري كيف ستكون نتائج ترجمة مصطلحات حقل معرفي أو أكثر، على ثرائها وتعقيدها وتباين سياقاتها و مرجعياتها."[1] فما اتسم به المجمع الجزائري من اضطراب واضح في أسلوب وتركيب اللغة العامة جعله يفتقد صلاحيته ومصداقيته.

بعد الحديث عن المجامع وكشف أهم الفجوات فيها والتي تعد نقاطا سلبية تآخذ عليها، تطرق بوطاجين للهيئات والأفراد ودورها في مسألة المصطلح، وبدأ أولا باتحاد المجامع اللغوية العربية، المتكون من المجامع السابق ذكرها، حيث تكمن مهمته في التنسيق والتوحيد بينهم، ولعل أهم ما طرحه الاتحاد هو فكرة إخراج معاجم متخصصة من كل مجمع لغوي عربي، يتناول مختلف الموضوعات العلمية والأدبية، وهو ما اعتبره بوطاجين فكرة سديدة، إلا أن هده الفكرة تم تجاوزها في كثير من الدول والمجامع والهيئات العربية، مما أضعف دور الاتحاد.

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص48.

أما عن مكتب تنسيق التعريب، فنجد أنه امتاز بالصفاء والشفافية في أهدافه و منهجيته، و كل ما ورد في قرارته الصادرة عن المؤتمرات أو الندوات، غير أنه و في أحيان كثيرة وقع في تناقضات مع ما أصدره، هذا ما يوضح الفجوة الكبيرة بين المستويين النظري والتطبيقي، أما عن المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المكتب فقد تم نقده كثيرا، لما يحتويه من أخطاء نتج أغلبها عن عدم الالتفات لجهود السابقين، وفي خلاصة الموضوع، يطرح بوطاجين تساؤلا حول عمل ودور كل من المكتب والاتحاد، اللذين لم يستطيعا القيام بما يرجى منهما.

عن مشروع "راب" للترجمة والتعريب، الذي يبدو أنه لم يأت بالجديد إطلاقا، ذلك أنه وقع فيما وقع فيه السابقون من المجامع والهيئات، وقد ورد في منهجيته أنه قد تم الأخذ بالحسبان قضية السوابق واللواحق وكيفية ترجمتها والعودة إلى الفكر الأصولي في ترجمة المصطلحات واختيار الصحيح منها، إلا أن هذا لم يكن مجرد "تكريس للمترادفات التي يعاني منها المصطلح العربي".[1] وهنا يحقق المشروع فشلا آخر في حل اشكالية ترجمة المصطلح.

بالحديث عن البنك السعودي، فإننا نلاحظ إعجاب بوطاجين بنظام البنك الآلي السعودي للمصطلحات، حيث يؤكد على "أن المنهجية الدقيقة للبنك السعودي تؤهله لأن يكون رائدا في الصناعة المعجمية والمصطلحية معا".[2] ذلك أنه اعتمد في عمله على ما أنتجته المعاجم والدراسات العربية، متخيرا منها ما هو صائب على الأغلب، وهو ما جعله عملا منسقا موحدا للجهود، وقد أرجع بوطاجين سبب تفوق البنك السعودي لاحتكاكه بمنظمة المقاييس العالمية، وعدم تكرار ما أقرته الهيئات المختصة سابقا، وهذا ما مكنه من عدم الوقوع فيما وقع فيه الآخرون.

كل تلك الفجوات التي تعاني منها المجامع والهيئات اللغوية العربية، كانت السبب في تعدد ترجمة المصطلحات، والواضح أن المجامع هي وحدها أكبر مسؤولة عن

---

[1] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص87.

التنسيق والتوحيد، لكن "تلك المجامع اللغوية والعلمية على الرغم من الأعمال الكبيرة التي قامت بها في مجال المصطلحات العلمية، فإنها لم تستطع أن تقوم بدور فاعل في اشاعة المصطلح وتوحيده على نطاق الأقطار العربية."[1]

ثالثا: تجليات إشكالية ترجمة المصطلح.

أفرد بوطاجين جزء من بحثه ليطرح بعض اشكالات ترجمة المصطلح، أين تناول بعض المناهج والمفاهيم، إبرازا للاختلافات والتعددية في المصطلح، فبدأ بالحداثة ثم الأسلوبية ثم البراغماتية ثم تناول بعض المفاهيم المتفرقة.

تقديما لموضوع الحداثة، تحدث بوطاجين عن هوية المصطلح التي تعطيه تفاصيله الأولى التي نشأ عليها، وعن هجرته من ثقافة إلى أخرى، هذه الهجرة التي "قد تسهم في إحداث عدولات بنائية وصوتية ودلالية واضحة، وقد تخرج المصطلح من دلالته الوضعية إلى دلالة جديدة."[2].عند انتقال المصطلح يحدث الكثير من التغيرات عليه، مما يفقده بعضا مما نشأ عليه، وهو ما حصل عند ترجمة المصطلحات من لغات أجنبية إلى لغة عربية، ما ولد إشكالية ترجمة المصطلحات، وكما ذكرت سابقا أن لعملية الترجمة الجزء الأكبر و الأهم في عملية صياغة المصطلح، خصوصا حينما يكون ذو تعدد دلالي في الأصل، هنا تصبح عملية الترجمة خطيرة، حيث تزيد من بعثرة والتباس الدلالات والمعاني، بدل أن توضحها وتدقق في وضعها وهو ما حدث مع مصطلح الحداثة تماما.

تعبر كلمة الحداثة "عن التوجه الجديد في الفكر الكاثوليكي، الذي كان يسعى لإعادة تأويل تعاليم الكنيسة."[3] هذا كتعبير الأول، فعلى الأغلب أن المعاني في هذه الكلمة ارتبطت بالدين في أول ظهورها، إلا أنها مع الوقت اكتسبت تعابير أخرى وشملت حقول معرفية متعددة، هذا ما جعلنا غير قادرين على الإحاطة بكل جوانب مصطلح الحداثة عند الغرب، فمفهومها لم يقتصر على حقل معرفي معين، كما أنه لم يستقر على

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص205.

[2] السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص115.

[3] المرجع نفسه، ص116.

مفهوم دقيق في بيئته الأصلية، و بانتقاله إلى البيئة والثقافة العربية ازداد التباسا وغموضا، خاصة وأن الفكر العربي يعاني من وهن فكري حاد.

عند محاولتنا لتحديد مقابلها في اللغة العربية فإننا نجد اختلافا كبيرا في المفاهيم و في المعاني المسندة لها في المعاجم والقواميس، حيث تُرجِمَت للحداثة، الحداثية، الحداثوية، الحدثانية، التجديد، العصرية، المعاصرة... ولعل هذا الاضطراب الذي وقعت فيه الحداثة ناتج عن سبب أول وهو لغة المصدر، وما الحداثة إلا مثال بسيط عن الكثير من المصطلحات الأخرى، "فشمولية الحداثة نتج عنها تعدد للرؤى وبالتالي لتعريفاتها، كل هذا أدى إلى صعوبة الإحاطة بالمفهوم المحدد لها."[1] أما عن الشائع فيما بين الحداثة والمعاصرة، عما اذا كانا يحملان نفس المعنى أو يختلفان، فالصحيح أن بينهما اختلافا رغم تقاربهما ف"الحداثة والمعاصرة توأمان...و لئن تمثل الفكر الغربي هذين التوأمين منذ أحقاب... فإن المنظور العربي لايزال يتصارع وإياهما".[2]

أما عن الأسلوبية فقد تناولها بوطاجين من عدة نواحي، فتناول أولا المصطلح عند العرب القدامى منهم الجاحظ وابن خلدون، ثم عند الغرب المحدثين، وعلى سبيل المقارنة وجد أن هناك نقاط التقاء بين ما استحدثه الغرب وما كان موجودا قديما عند العرب، وعلى اعتبار أن الأسلوبية العربية القديمة أو ما يسمى أيضا بالبلاغة، كانت قاصرة في بعض الجوانب "فقد أتاح هذه القصور للأسلوبية الحديثة أن تكون وريثة شرعية للبلاغة القديمة."[3] فمصطلح الأسلوبية stylistiqueالذي قد انتقل الى العربية بتسميات قليلة متقاربة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، يهيمن عليها المقابل الشائع، الأسلوبية الذي تفوق تداوليته غيرها في سائر البدائل الاصطلاحية."[4]

---

[1] منصور زيطة، مصطلح الحداثة عند أودونيس، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص19.

[2] عبد السلام المسدي، الاسلوب والاسلوبية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، ص17.

[3] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1994، ص259.

[4] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص182.

تناول بعد هذا بوطاجين مصطلح الانزياح، وقد رأى أن مصطلح العدول أحسن وأفضل، ورأيه من رأي الباحثين العرب الآخرين، حيث أن مصطلح العدول يعتبر مختصرا في الحروف وأدل من مصطلح الانزياح، كما أنه ذو جذور عربية موجودة في التراث، من هنا نجد أن مصطلحات الأسلوبية الحديثة قد "عرف بعض منها في التراث البلاغي العربي تحت اسم علم المعاني، وهو واحد من فروع علوم البلاغة".[1]

كما اعتمد على الجدول (3)* فيه العديد من المصطلحات المترجمة، أبرز من خلاله مسألة التفاوت في ترجمة المصطلحات، وقد لاحظت أن هناك من المصطلحات الكثير غير المتفق عليها، ولاحظت الكثير من الخلط في ترجمة بعض المصطلحات المتقاربة، الذي عتّم على الباحث الوقوع في الاختيار الصائب والمناسب للمصطلحات.

تطرق بوطاجين بعد الأسلوبية إلى البراغماتية، والتي هي الأخرى تتشابك بحقول معرفية أخرى مثل اللسانيات والفلسفة وغير ذلك، ثم أشار إلى الاختلافات التي وردت في المعاجم والكتب العربية، حيث ترجم "مصطلح pragmatique بعدة كلمات باللغة العربية، فهناك الذرائعية والتداولية والبراكماتية والوظيفية والإستعمالية والتخاطبية والنفعية والتبادلية..."[2]، وكل باحث أخذ بما يراه مناسبا، دون محاولات منهم لتنسيق وتوحيد المصطلح.

ثمّن بوطاجين جهود العرب الأقدمين في البلاغة والمقصد وعلم الكلام والأصول لما وجده من علاقات تربط القديم بالحديث، ورأى أن ما كان في القديم من مصطلحات واضحة ودقيقة أفضل بكثير مما يتم استيراده حديثا وتتم ترجمته، وهو ما سبب تلك الفوضى في المصطلح.

---

[1] أحمد درويش، دراسة الأسلوبية بين المعاصرة والتراث، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص85.

* السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، الجدول رقم 3، ص139/138/137.

[2] جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد http:// www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&idarticle=31163، الجمعة6يناير 2012.

في الجزء الأخير من بحث بوطاجين، تناول العديد من المصطلحات التي تبين مرة أخرى الاختلافات في الترجمة، معتمدا في هذا على عدة جداول كما رأينا سابقا، أين تم دراسة تسع عشرة مصطلحا وهي:

Actant = عامل+ فاعل

Acte= حدث +فعل

Action= عمل+ صنيع+ الحادثة

Adjuvant= مساعد+ معاون+ معين+ الحادثة.

Analogie= قياس.

Anaphore=معاودة+ تكرار+ تصدير.

Articulation= تقطيع+ تمفصل+ تشكل.

Catalyse= مساعد+ إشباع+ اشارة+ منشط+ وساطة.

Cognitif= وصفي+ مرجعي+ معرفي+ تفكيري

Compétence= قدرة+ ملكة+ كفاءة.

annotation= تضمين+ مفهوم+ الدلالة الحافة.

Contrainte= ضغط+ إجبار+ إكراه+ قيد.

Contraste= تباين+ تضاد+ مفارقة+ تقابل.

Dénotation= معنى دلالي+ معنى سياقي+ دلالة ذاتية.

Communication= اتصال+ إبلاغ.

Conatif= إيحائية+ نزوعية.

Contexte= سياق.

Décodage= فك الرموز + تفكيك+ تحليل+ حل الشفرة.

segmentation= تقطيع.

الملاحظ أن كل مصطلح له على الأقل مرادفين أو أكثر في اللغة العربية، كما أن بعض المصطلحات تختلف ترجمتها تماما عن بعض، أما عن الاتفاق فهو قليل جدا. والملاحظ أيضا أن المعاجم باختلاف مصادرها سواء ما صدر عن المجامع أم الافراد تختلف فيما بينها، وهو دليل على عدم التنسيق بينهم، لهذا أكد بوطاجين مرارا وتكرارا على أن الحل لأزمة المصطلح وتفاوت الترجمة، هو العودة الى الفكر الأصولي والتراث العربي.

ومما سبق توصلت إلى العديد من الملاحظات المهمة:

أولا: السعيد بوطاجين في مدونته "الترجمة والمصطلح"، ركز جل اهتمامه على دور المجامع والهيئات في مسألة المصطلح، والتي كانت تحوز على الجزء الأكبر من بحثه. لم يتحدث بوطاجين عن دور الأفراد، سواء فيما تعلق بدورهم الإيجابي في محاولة إثراء الساحة الثقافية العربية بمصطلحات جديدة، صحيحة، ومناسبة، أما فيما تعلق بما نتج عن محاولتهم هذه التي كان لها أثرا سلبيا في المقابل. هنا وجدت أن المؤلف قد عالج الموضوع من جانب واحد أي دور المجامع، لكي أرى أنه كان أفضل لو تطرق لمجهودات الأفراد بتفصيل أكثر حتى يشمل جميع جوانب المسألة المدروسة، لأنه وكما يبدو، أن الجميع متسبب ومسؤول عما وصل إليه المصطلح النقدي العربي من فوضى.

حتى أنصف هؤلاء الأفراد من نقاد وباحثين ومترجمين، وجب أن أذكر بعض الأعمال الجديرة بالاهتمام، والتي كانت جهدا معتبرا لا يجب التغاضي عنه، وسأبدأ بما كُتب منذ أول اهتمام بقضية المصطلح وهو معجم مصطلحات الأدب لمجدي وهبة سنة

1975، محمد رشاد الحمزاوي مؤلف المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية سنة 1987، قاموس مصطلحات النقد الأدبي لسمير حجازي سنة 1990، عبد السلام المسدي وكتاب المصطلح النقدي سنة 1994، رشيد بن مالك وقاموس مصطلحات التحليل السيميائي سنة 2000، والمؤلف يوسف وغليسي وكتابه إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد سنة 2008، إضافة إلى المدونة ومئات غيرها...

هذه المعاجم والقواميس والمؤلفات كانت لها يد في خدمة المصطلح النقدي وشيوعه، إلا أن اختلاف الباحثين في المصطلحات ذاتها ومعانيها ودلالاتها يعود ليعمق إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي، هذا الاختلاف الذي لم يعد قائما فقط بين الأفراد المختلفين، بل عند الفرد الواحد أيضا.

ثانيا: يقترح بوطاجين حلا لأزمة المصطلح، وهي العودة إلى الفكر الأصولي العربي والتراث العربي القديم، باعتبار أن كل مصطلح مستحدث في المصطلحات الغربية المستوردة، له في التراث العربي ما يقابله أو على الأقل ما يدل عليه. فبعد أن توقف الفكر العربي عن إنتاج المعارف، اضطر ليكون تبعة للمركز الغربي، فأخذ عنه كل صحيح وخاطئ رغبة في اللحاق بالركب النقدي، ورأيي من رأي بوطاجين؛ أي أن تطوير النقد لا يعني الأخذ بما هو جديد من مصطلحات لأنها حديثة العهد، وترك القديم اعتبارا أنه ماض منته، فمعظم الدراسات الحديثة لها صلة بما سبقها، وهو ما عبر عليه بوطاجين بمصطلح البنية الحقلية أو النمو الحلزوني للمعرفة، كما أن "ثمة معارف ومصطلحات انسانية تستدعي التبني والإفادة، إلى جانب معارف ومصطلحات تستدعي الرفض أو الانتقاء الشديد".[1]

[1] سعد البازعي، استقبال الآخر (الغرب في النقد العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 2004، ص 159.

ثالثا: نظرا لما اقترحه الكاتب بوطاجين سابقا، استنجب أنه من أتباع المدرسة التراثية، التي يدعو أتباعها للرجوع إلى التراث والإفادة منه، بدل الانهيار بالمنتوج الغربي والبقاء في تبعية دائمة، وقوله التالي يوضح اتجاهه هذا، مبرزا أهمية ذلك للعقل العربي: "لقد آمنت دائما بهذه الخلفية التي تطيع الجهد البشري... مشكلة العقل العربي أنه لا يحترم هذه الحلقية التي من دونها تظل تنطلق من الصفر دون أن تكتمل رؤيتنا للأشياء".[1]وهو كذلك، فالنقد العربي له رواسب وجب عدم إغفالها والعودة إليها ومسح الغبار عليها، لأنها بداية تستحق أن تكتمل حتى تصل لما تصل إليه.

رابعا: بوطاجين من خلال معالجته لإشكالية ترجمة المصطلح، بدا غير راض تماما عما تقوم به المجامع اللغوية العربية والهيئات المختصة في علم المصطلح، حيث أنها تتناقض مع ما تصدره، من قرارات وتردد في تنفيذها كما أنها تتسامح مع تلك التجاوزات التي تحدث هنا وهناك. أعاب بوطاجين كل هذا أعلى المجامع والهيئات، وكشف على الفجوات التي جعلت أدوار هذه المؤسسات تضعف، وهو ما يحدث حقا، حيث أن ولا مؤسسة استطاعت حل هذه الأزمة المصطلحية أو على الأقل التقليل من أضرارها. لكن ورغم كل تلك المآخذ حول المجامع والهيئات إلا أن المؤلف نوّه بالجهود التي تُبذل، والتي تعيش في ظلام إذا لم تندثر وتخبو بسبب "المسكوت عنه" كما اصطلح عليه بوطاجين، وهو ما سأكشف عنه فيما يلي.

خامسا: لعل هذه الملاحظة الأخيرة، هي الأهم بعد كل ما سبق... إذ أن بوطاجين يذكر مرة بعد أخرى "السياسة" لدى حديثه عن المصطلح، وبما أن هذه قضية علمية فما هو محل السياسة هنا.

---

[1] أسماء. ص، الكاتب والناقد الجزائري السعيد بوطاجين: النقد يحرر النص من سلطة المبدع 24 ماي 2015، الموقع الإلكتروني: http://www.echababonline.com/?p=7833

الواقع أنني لم أعر انتباها في بادئ الأمر، واعتبرت أن هذا البحث مجرد سرد عادي مكرر لما نعرفه عن إشكالية ترجمة المصطلح، لكن ومع قراءتي للمدونة مرارا وتكرارا، اكتشفت أخيرا ما كن يلمح إليه بوطاجين من وراء ذكره للسياسة هنا.

يظهر لأي باحث للوهلة الأولى، أن السبب وراء فوضى المصطلح سببه المجامع اللغوية والهيئات والأفراد ككل، سواء النقاد أم المترجمين أم المصطلحين، فهؤلاء لم يوحدوا الجهود ولم يقوموا بخطوة مهمة هي التنسيق فيما بينهم، وهو صحيح، فمكتب التنسيق لا ينسق الأعمال، ولا اتحاد المجامع يوحد الجهود، ولا المجامع تتحكم فيما تصدره من مصطلحات...

هنا بودي ان أطرح سؤالا: لماذا هذا التشتت؟ وما هو السر وراءه؟

للإجابة على هذا، استعنت بما طرحه بوطاجين في مدونته "الترجمة والمصطلح" وهو ما أوافقه عليه.

إن السياسة هي ما تجعل المجامع تصدر قرارات – سليمة بشأن المصطلح – ثم ترد في تطبيقها، وهي ما تجعلهم هذه المؤسسات في تشتت وعدم تناسق، وترغمهم إن صح القول على التسامح مع التجاوزات التي تحدث ضد ما تقره من قوانين وقرارات، وهي ما تجعل المجامع والهيئات تكرر كل ما تنص عليه مرة بعد مرة دون أي تجديد، وهي ما يترك المجال للجهود الفردية للتغلب على الجهد الجماعي الموحد، وهي ما يقلل من شأن المجهودات الحقيقية وهي ما تجعلها تخبو، وتخطئ، وتتناقض، وهي ما تجعل النقد العربي غير قادر على مسايرة النقد الغربي السريع جدا، وهي ما تعزل وتقصي وتهمش الدراسات النقدية العربية بالتعذر بالتكاليف المادية...

وما يحصل للمصطلح هو تماما ما يحصل للترجمة والمترجم، حيث أن هذا الأخير لم يعد سوى تابع للسلطة السياسية، التي تلقي عليه بشُحِّها المادي، ما يجعل أجر المترجم

رخيص مقارنة بما يبذله من مجهود وما يؤديه من عمل حضاري، وهو ما جعل الترجمة في البلاد العربية تتراجع كثيرا منذ العهد العباسي الذي كان عصرا ذهبيا بصدق في مجال الترجمة وغيرها من المجالات التي لا تعدو لا تحصى.

اللغة والثقافة تقودها القوة السياسة"[1]، هو ما أكده هذا الطرح، الذي يفضي إلى أن الخروج من إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي، سيكون مكلفا جدا، زمنيا وماديا.

[1] سلطان بن سعد القحطاني، التيارات الفكرية وإشكالية المصطلح النقدي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص 40.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1-السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

ثانيا: المراجع

أ- العربية:

1-أحمد درويش: دراسة الأسلوبية بين المعاصرة والتراث، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

2-أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 2006.

3-أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 2002.

4-أكرم مؤمن، فن الترجمة للطلاب والمبتدئين، مصر، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2004.

5-سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، سوريا، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

6-سعد البازعي، استقبال الآخر (الغرب في النقد العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 2004.

7-سلطان بن سعد القحطاني، التيارات الفكرية وإشكالية المصطلح النقدي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005.

8-سمر روحي فيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، الامارات العربية ،2009.

9-سيف الحسيني، دراسة في الترجمةوالتعريب، 2010/ 2011.

10-عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3.

11-عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقاربة حوارية في الأصول المعرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 2005.

12-عبد الواحد لؤلؤة، موسوعة المصطلح النقدي، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1993،م4.
13-عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، مصر. مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ط5، 2005.
14-فيليب صايغ، جان عقل، أوضح الأساليب في الترجمة والتعريب، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط5، 1993.
15-محمد خير محمود البقاعي، الترجمة والعولمة ، منشورات ضفاف ، ط1، 2013.
16-محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1994.
17-محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، د،ط، 1998.
18-محمد عناني، فن الترجمة، مص، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط5، 2000.
19-يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، السعودية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1990.
20-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2008.

ب- المترجمة:

1-بول ريكور، عن الترجمة، تر: حسين خمري، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2008.
2-ك.سورينيان، س. فلورين، فل. روسيليس، فن الترجمة، تر: حياة شرارة العراق، دار الحرية للطباعة، 1979.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1-إبراهيم أحمد ملحم، إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي، مجلة أفاق الثقافة والتراث، السنة التاسعة، ع33، أفريل 2001.
2-أبو جمال قطب الإسلام نعماني، الترجمة ضرورة حضارية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، م3، ديسمبر 2006.

3-أسماء بن مالك، الترجمة والمصطلح، مجلة علامات، ع43.
4-بشير إبرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة المخبر.
5-رواء نعاس محمد، المثاقفة والمثاقفة النقدية (في الفكر النقدي العربي)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ع3و4، م7، 2008.
6-عبد القادر خليف، القراءة: أحادية المصطلح وتعددية المفاهيم، مجلة مقاليد، الجزائر، ع6. جوان2014.
7-عز الدين حفار، العلاقة بين علم المصطلح واللسانيات التقابلية والترجمة، مجلة التعريب، مستغانم، الجزائر، ع 48، ديسمبر 2012.
8-ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي (مصطلحات السيميائية السردية نموذج)، مجلة التراث العربي ت، دمشق، سوريا، ع104، السنة 26 من كانون الأول،2006.
9-هناء محمود شهاب، أثر الترجمة في أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة التربية والعلم، م17، ع2، 2010.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1-حياة سيفي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في مسرد المصطلحات لكتاب منهج النقد الدبي المعاصر لسمير حجازي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
2-عبد الرشيد هميسي، إشكالية توظيف المصطلح النقدي السيميائي، في الخطاب النقدي، العربي المعاصر/، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
3-عهد شوكت سبول، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأمريكية بلبنان، لبنان، 2005.
4-فائزة بن خليفة، مصطلحا الخطاب والمتخيل عند محمد لطفي اليوسفي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
5-فادية كرزابي، واقع المصطلح العلمي بين الترجمة والتعريب ترجمة المصطلح الطبي من الفرنسية إلى العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/ 2015.

6-مريم بودرهم، إشكالية المصطلح اللساني في الكتابات العربية، رسالة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
7-مريم يحي عيسى، الترجمة الأدبية بين الحرفية والتصرف (الدروب الوعرة لمولود فرعون)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008/2007.
8-منصور زيطة: مصطلح الحداثة عند أدونيس، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.
9-مهني محمد أورمضان، إشكالية ترجمة المصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادرة عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر الثانية، 2012/2011.
10-وهيبة لرقش، بين الترجمة والتعريب المصطلح العلمي العربي وإشكالية عدم استقراره، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

خامسا: المواقع الالكترونية :

1-إبراهيم أنس الكاسح، المثاقفة والمصطلح النقدي العربي، تاريخ الإضافة 2014/5/19. الموقع الإلكتروني http//www.alukah.net.
2-أسماء. ص. الكاتب والناقد الجزائري السعيد بوطاجين: النقد يحرر النص من سلطة المبدع 24 ماي 2015، الموقع الإلكتروني:
http://www.echababonline.com/?p=7833.
ترجمة/ar-ar/www.almaany.com/ar/dict، 2016/01/12.
3-جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد http://.
www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&idarticle=31163،.
الجمعة6يناير 2012.
4-داوود سليمان الشويلي، اشكاليات الخطاب النقدي الأدبي العربي المعاصر، يوم 18.3.2009 سا12:51. الموقع الالكتروني.http ://www.startimes.com.
5-سعيدة تومي، الترجمة فوضى المصطلح (قراءة في مصطلح العتبات النصية) 2013/12/2. الموقع الإلكتروني.http://www.univ-bouira.dz.

6-فريدة لكحل، الحركة النقدية الجزائرية متفوقة على كثير من الأقطاب العربية، عبد الحميد سيف أحمد الحسامي في حوار مع الفجر، نشر في الفجر، 2008/12/15. الموقع الإلكتروني.http://www.djazairess.com/alfadjer/93554.

خاتمة:

طرحت قضية المصطلح النقدي عدة إشكاليات، وباتت مسألة تشغل النقاد والباحثين، حيث أن أزمة ترجمة المصطلح سببت الكثير من القلق وعرقلت النقد العربي. لقد تعددت واختلفت الأسباب التي جعلت المصطلح يصل إلى ما هو عليه من تأزم حاد، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف وعدم توافق المجامع اللغوية العربية والهيئات والمؤسسات الأخرى، المسؤولة على وضع المصطلح بالإضافة إلى سبب رئيسي ومهم، كان النقطة الحساسة التي ذكرها السعيد بوطاجين في مدونته "الترجمة والمصطلح"، ألا وهي السياسة والتي تمت الإشارة إليها فيما سبق من البحث، وحول هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

- تعدد المصطلح يرجع دون شك لتعدد واضعيه واختلافهم: حيث أن المجامع تضع من المصطلحات غير ما تضعه مثيلاتها من الهيئات الأخرى وما يضعه هذان الطرفان لا يوافق ما يضعه الأفراد بمجهودهم الفردي الخاص.
- إغفال التراث اللغوي والعلمي العربي، يمثل ثغرة كبيرة في الدراسات العربية إذ كان يمكن تفادي الكثير من الاختلافات لو تم الرجوع للتراث والاستفادة من الإرث المعرفي العربي القديم.
- الترجمة أهم وسيلة لنقل المعارف والثقافات ونشرها بين الأمم والحضارات وعليه فإن التغلب على مشاكل هذه العملية المهمة يعني التغلب على الكثير من مشاكل ترجمة المصطلح النقدي.
- فكرة التنسيق والتوحيد، هي هدف الجميع، إلا أن تنفيذها لم يتم إلى الآن، بالتالي فإننا نحتاج إلى مؤسسة حيادية موضوعية لا يكون هدفها إلا التنسيق بين الأعمال، والتوحيد بين المجهودات المبذولة من طرف المجامع والهيئات والأفراد.

- يعود السبب الحقيقي وراء تدهور المصطلح النقدي العربي إلى وجود جهة غير علمية وهي السياسة، تساهم بطريقة غير مباشرة في تقهقر حالة المصطلح وبقاء النقد العربي عقيما، متأخرا، متدهورا، ويعيش على ما ينتجه غيره من الأمم.

بعد التعرف على أهم أسباب ونتائج ومظاهر إشكالية ترجمة المصطلح في بحثي هذا، وبعد الإطاحة بأهم العناصر التي تمثل هذه القضية النقدية، وجب القول أن النهوض بالنقد العربي، يستلزم الوحدة في الآراء والقرارات والتنفيذات، فكل ما سبق طرحه في هذا البحث وغيره من البحوث النقدية، ما عاد مهما بقدر ما يهم أن نخطو خطوة جدية نحو الحل الأمثل، ووضع حد نهائي لهذه الإشكالية.

بحمد الله

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ،ب،ج،د،هـ،و
الفصل الأول: المصطلح النقدي والترجمة	
المبحث الأول: المصطلح والمصطلحية	08
مفهوم المصطلح	08
علم المصطلح	09
وظائف المصطلح	11
شروط وضع المصطلح	12
آليات صياغة المصطلح	13
المبحث الثاني: الترجمة	16
مفهوم الترجمة	16
المترجم وشروطه	18
أقسام الترجمة	19
أنواع الترجمة	20
كيفية ترجمة النصوص	23
المبحث الثالث: الترجمة والمصطلح.....	26
أولا: علاقة الترجمة بالمصطلح	26
ثانيا: أزمة المصطلح النقدي وعلاقته بالترجمة	27
ثالثا: مظاهر أزمة المصطلح النقدي	29
رابعا: صعوبات تنسيق المصطلح وتوحيده	31
الفصل الثاني: دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي في كتاب الترجمة والمصطلح للسعيد بوطاجين	

أولا: أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل المسار الترجمي للمصطلح	36
ثانيا: أهم أسباب تعدد المصطلح	39
ثالثا: تجليات إشكالية الترجمة	43
الخاتمة.....	53
قائمة المصادر والمراجع.....	
فهرس المحتويات.....	

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية ترجمة المصطلح النقدي العربي، أين تطرقت إلى مفهوم المصطلح وأقسامه ووظائفه وشروط وضعه ثم آليات صياغته، تطرقت بعد ذلك إلى مفهوم الترجمة وأقسامها وأنواعها وكيفية الترجمة، ثم عرّفت المترجم والشروط الواجب توفرها فيه ، ثم تناولت العلاقة بين الترجمة والمصطلح النقدي والأزمة التي سببتها الترجمة، بعدها عرضت بعضا من مظاهر هذه الأزمة والصعوبات التي تعرقل عملية ترجمة المصطلح، أما في الفصل الثاني فقد درست اشكالية ترجمة المصطلح النقدي في كتاب "الترجمة والمصطلح" للسعيد بوطاجين .

Résumé :

la présente étude aborde la problématique de la traduction du terme monétaire arabe où sont évoqués la notion de traduction, ses classes, ses types et ses modalités. Puis, on a défini l'interprète et les conditions qu'il doit satisfaire. Ensuite, on a présenté le lien entre la traduction et le terme monétaire d'une part, et la crise engendrée par la traduction d'autre part.

On y a également exposé certains aspects de cette crise et les difficultés qui entravent le processus de traduction quant au deuxième chapitre, il consiste à l'étude de la problématique de traduction du terme monétaire de l'ouvrage intitulé.

« La traduction et la terminologie » de Said Boutadjine.